

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَقَنُوا مَوْتَكُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».



٢- باب ما يقال عند المصيبة

٣-(٩١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ.

قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَيْسٍ، عَنْ أَبِي أَفْلَحٍ، عَنْ ابْنِ سَفِينَةَ.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ فَيَقُولُ: مَا أَمَرَهُ اللَّهُ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ»^(١) اللَّهُمَّ! اجْزِنِي فِي مَصِيبَتِي وَاخْلُفْ لِي^(٢) خَيْرًا مِنْهَا^(٣) - إِلَّا اخْلَفَ اللَّهُ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا».

قَالَتْ: فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ: أَيُّ الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ؟ أَوَّلُ يَسْتَوِي هَاجَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ إِنِّي قُلْتُهَا. فَأَخْلَفَ اللَّهُ لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

قَالَتْ: أَرْسَلَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاطِبُ ابْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ يَخْطُبُنِي لَهُ، فَقُلْتُ: إِنَّ لِي بَيْتًا وَأَنَا غَيُورٌ^(٤) فَقَالَ: «أَمَّا ابْتِثْنَاهَا فَتَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُغْنِيَهَا عَنْهَا. وَادْعُو اللَّهَ أَنْ يَذْهَبَ بِالْغَيْرَةِ^(٥)».

(١) في فضيلة هذا القول، وفيه دليل للمذهب المختار في الأصول أن المطلوب مأمور به لأنه ﷺ مأمور به مع أن الآية الكريمة تقتضي ندبه وإجماع المسلمين منعقد عليه.

(٢) وقوله ﷺ: «واخلف لي» هو بقطع الهزة وكسر اللام قال أهل اللغة: يقال لمن ذهب له مال أو ولد أو قريب أو شيء يتوقع حصول مثله اخلف الله عليك أي رد عليك مثله، فإن ذهب ما لا يتوقع مثله بأن ذهب والد أو عم أو أخ لمن لا جد له ولا والد له قيل: خلف الله عليك بغير ألف أي كان الله خليفة منه عليك.

(٣) قوله ﷺ: «اجزني في مصيبي واخلف لي خيراً منها» قال القاضي: اجزني بالقصر والمد حكاهما صاحب الأفعال. وقال الأصمعي وأكثر أهل اللغة: هو مقصور لا يمد، ومعنى أجره الله أعطاه أجره وجزاء صبره وهمه في مصيبيته.

(٤) وقولها: «وأنا غيور» يقال امرأة غيورة ورجل غيور وغيران قد جاء فعول في صفات المؤنث كثيراً كقولهم: امرأة عروس وعروب وضحوك لكثرة الضحك، وعقبة كؤود وأرض صمود وهبوط وحلود وأشباهاها.

(٥) قوله ﷺ: «وادعو الله أن يذهب بالغيرة» هي بفتح الغين ويقال أذهب الله الشيء وذهب به كقوله تعالى: «ذهب الله بنورهم» ﷺ: «إلا أجره الله» هو بقصر الهزة ومدّها والقصر أفصح وأشهر كما سبق.

١١- كتاب الجنائز^(١)

(١) الجنائز مشتقة من جنز إذا ستر، ذكره ابن فارس وغيره، والمضارع يجنز بكسر النون، والجنائز بكسر الجيم وفتحها والكسر أفصح، ويقال بالفتح للميت، وبالكسر للتعش عليه ميت، ويقال عكسه حكاه صاحب المطالع والجمع جنائر بالفتح لا غير.

١- باب تلقين الموتى: لا إله إلا الله

١-(٩١٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ فَضِيلُ ابْنِ حُسَيْنٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا، عَنْ بِشْرِ.

قَالَ أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُمَارَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَنُوا مَوْتَكُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١).

(١) قوله ﷺ: «لَقَنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» معناه من حضره الموت، والمراد ذكره لا إله إلا الله لتكون آخر كلامه كما في الحديث: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة». والأمر بهذا التلقين أمر نادر، وأجمع العلماء على هذا التلقين وكرهوا الإكثار عليه والمبالاة لتلا يضجر بضييق حاله وشدة كربته فيكره ذلك بقلبه ويتكلم بما لا يليق، قالوا: وإذا قاله مرة لا يكرر عليه إلا أن يتكلم بعده بكلام آخر فيعاد التعريض به ليكون آخر كلامه، ويتضمن الحديث الحضور عند المحتضر لتذكيره وتأنيسه وإغماض عينيه والقيام بحقوقه وهذا مجمع عليه.

١-() وَحَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي الدَّرَّازِيَّ) (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، جَمِيعًا، بِهَذَا الِاسْتِثْنَاءِ^(١).

(١) هكذا هو في جميع النسخ وهو صحيح، قال أبو علي الفسائي وغيره: معناه عن عمار بن غزوة الذي سبق فيه الإسناد الأول، ومعناه روى عنه الدراوردي وسليمان بن بلال وهو كما قاله أبو علي، ولو قال مسلم جميعاً عن عمار بن غزوة بهذا الإسناد لكان أحسن وأوضح وهو المعروف من عادته في الكتاب لكنه حذف هنا لوضوحه عند أهل هذه الصنعة.

٢-(٩١٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، وَعُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، قَالَوا جَمِيعًا حَدَّثَنَا خَالِدُ الْأَحْمَرُ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

٤- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاطَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ كَثِيرٍ ابْنِ أَمْلَحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ سَفِينَةَ يُحَدِّثُ.

أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ فَيَقُولُ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ. اللَّهُمَّ! أَجْزِنِي فِي مُصِيبَتِي وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَجَرَهُ اللَّهُ فِي مُصِيبَتِهِ. وَأَخْلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا».

قَالَتْ: فَلَمَّا تُوُفِّيَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ كَمَا أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَأَخْلَفَ اللَّهُ لِي خَيْرًا مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٥- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ غَمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ ابْنِ سَفِينَةَ، مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمَثَلِ حَلِيبِ أَبِي اسْمَاطَةَ.

وَرَأَدَ: قَالَتْ: فَلَمَّا تُوُفِّيَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ: مَنْ خَيْرٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ ثُمَّ عَزَمَ اللَّهُ لِي فَقُلْتُهَا، قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

٣- باب ما يقال عند المريض والميت

٦- (٩١٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا حَضَرَ تَمُ الْمَرِيضُ، أَوْ الْمَيِّتُ، فَقُولُوا خَيْرًا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ»^(١) قَالَتْ: فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أَبَا سَلَمَةَ قَدْ مَاتَ. قَالَ «قُولِي: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلَهُ. وَاعْفِ عَنِّي مِنْهُ عَقْبِي حَسَنَةً». قَالَتْ فَقُلْتُ: فَاغْفِرْ لِي اللَّهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ لِي مِنْهُ. مُحَمَّدًا ﷺ.

(١) فيه التذلل إلى قول الخبر حيث لا بد من الدعاء والاستغفار له وطلب اللطف به والتخفيف عنه ونحوه، وفيه حضور الملائكة حيث لا بد منهم.

٤- باب في إغماض الميت والدعاء له، إذا حضر

٧- (٩٢٠) حَدَّثَنِي زُعَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ قَبِيصَةَ ابْنِ دُؤَيْبٍ.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ^(١)، فَاغْمَضَهُ^(٢)، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا

(١) قوله: «وقد شق بصره» هو بفتح الشين ورفع بصره وهو فاعل شق هكذا ضبطناه وهو المشهور، وضبطه بعضهم بصره بالنصب وهو صحيح أيضاً والشين مفتوحة بلا خلاف. قال القاضي: قال صاحب الأفعال يقال شق بصر الميت وشق الميت بصره ومعناه شخص كما في الرواية الأخرى. وقال ابن السكيت في الإصلاص والجوهري حكاية عن ابن السكيت يقال شق بصر الميت ولا تقل شق الميت بصره وهو الذي حضره الموت صار ينظر إلى الشيء لا يتردد إليه طرفه.

(٢) قولها: «فاغمضه» دليل على استحباب إغماض الميت واجمع المسلمون على ذلك، قالوا: والحكمة فيه أن لا يقبح بمنظره لو ترك إغماضه.

(٣) قولها: «ثم قال اللهم اغفر لأبي سلمة» إلى آخره فيه استحباب الدعاء للميت عند موته ولأهله وذريته بأمور الآخرة والدنيا.

٨- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ الرَّاسِبِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى ابْنُ مُعَاذٍ ابْنِ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَدَّادِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَأَخْلَفَهُ فِي تَرْكِئِهِ». وَقَالَ: «اللَّهُمَّ! أَوْمِغْ لَهُ فِي قَبْرِهِ».

وَلَمْ يَقُلْ: «أَفْسَحْ لَهُ».

وَرَأَدَ: قَالَ خَالِدُ بْنُ الْحَدَّادِ: وَدَعَا أُخْرَى سَابِعَةً نَسِيَهَا.

٥- باب في شخص بصر الميت يتبع نفسه

٩- (٩٢١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ الْعَلَاءِ ابْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُ تَرَوُا الْإِنْسَانَ إِذَا مَاتَ شَخْصَ بَصَرُهُ»^(١)، قَالُوا: بَلَى. قَالَ: «فَذَلِكَ حِينَ يَتَّبِعُ بَصَرَهُ نَفْسَهُ»^(٢).

(١) قوله ﷺ: «شخص بصره» بفتح الحاء أي ارتفع ولم يتردد.

(٢) قوله ﷺ: «يتبع بصره نفسه» المراد بالنفس هنا الروح، قال القاضي: وفيه أن الموت ليس بإفناء وإعدام وإنما هو انتقال وتغيير حال وإعدام الجسد دون الروح. إلا ما استثنى من عجب الذنب، قال: وفيه حجة لمن يقول الروح والنفس بمعنى.

٩- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي الدَّرَاوَزِيَّ)، عَنِ الْعَلَاءِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٦- باب البكاء عَلَى الْمَيِّتِ

١٠- (٩٢٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ عُيَيْنٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

قَالَ ابْنُ عُيَيْنٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُيَيْنَةَ ابْنِ عُيَيْنٍ، قَالَ:

قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: لَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ: غَرِيبٌ وَفِي أَرْضٍ غَرِيبَةٍ^(١)، لَا بَكِيَّةَ بِكَاءٍ يُتَحَدَّثُ عَنْهُ، فَكُنْتُ قَدْ تَهَيَّأْتُ لِلْبُكَاءِ عَلَيْهِ، إِذْ أَقْبَلَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الصُّعَيْدِ تُرِيدُ أَنْ تُسَعِدَنِي^(٢)، فَاسْتَقْبَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تُذْخِلِي الشَّيْطَانَ بَيْتًا أَخْرَجَهُ اللَّهُ مِنْهُ؟» مَرَّتَيْنِ فَكَفَفْتُ، عَنْ الْبُكَاءِ فَلَمْ أَبْكِي.

(١) قولها: «غريب وفي أرض غريبة» معناه أنه من أهل مكة ومات بالمدينة. قولها: «أقبلت امرأة من الصعید» المراد بالصعيد هنا عوالي المدينة، وأصل الصعيد ما كان على وجه الأرض.

(٢) قولها: «تسعدني» أي تساعدني في البكاء والنوح.

١١- () حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ)، عَنْ عَاصِمٍ الْأَخُولِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ.

عَنْ أَمَامَةَ ابْنِ زَيْدٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَارْسَلَتْ إِلَيْنَا إِخْدَى بَنَاتُيُو تَدْعُوهُ وَتُخْبِرُهُ أَنْ صَبِيًّا لَهَا، أَوْ ابْنًا لَهَا، فِي الْقَوْمِ. فَقَالَ لِلرَّسُولِ: «ارْجِعِي إِلَيْهَا، فَأَخْبِرْهَا: أَنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَعْطَى^(١) وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُّسَمًّى^(٢) فَعُرْهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْسِبْ» فَقَادَ الرَّسُولُ فَقَالَ: إِنَّهَا قَدْ أَقْسَمَتْ لَنَايَتِهَا. قَالَ: فَقَامَ النَّبِيُّ^(٣)، وَقَامَ مَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمُعَاذُ ابْنِ جَبَلٍ وَأَنْطَلَقَتْ مَعَهُمْ، فَرَفَعَ إِلَيْهِ الصَّبِيَّ وَنَفْسُهُ تَقَعَّقُ كَأَنَّهَا فِي شَيْءٍ^(٤)، فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: مَا هَذَا؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «هَذِهِ رَحْمَةٌ، جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحْمَاءَ^(٥)». [أخرجه البخاري: ١٢٨٤، ٥٦٥٥، ٦٦٠٢، ٧٣٧٧، ٧٤٤٨].

(١) وقوله ﷺ: «وله ما أعطى» معناه أن ما وهبه لكم ليس خارجاً عن ملكه بل هو سبحانه وتعالى يفعل فيه ما يشاء.

(٢) معناه: الحث على الصبر، والتسليم لقضاء الله تعالى، وتقديره أن هذا الذي أخذ منكم كان له لا لكم، فلم يأخذ إلا ما هو له، فينبغي أن لا تحزوا كما لا يحزن من استردت منه ودعة أو عارية.

وقوله ﷺ: (وكل شيء عنده بأجل مسمى) معناه: اصبروا، ولا تحزوا، فإن كل من يأت قد انقضى أجل المسمى، فمحال تقدمه أو تأخره عنه، فإذا علمتم هذا كله، فاصبروا، واحسبوا ما نزل بكم. والله أعلم. وهذا الحديث من قواعد الإسلام المشتملة على جمل من أصول الدين، وفروعه، والآداب.

(٣) قوله: «ونفسه تقعقع كأنها في شئ» هو بفتح التاء والقافين، والشئ القرية للبالية ومعناه لها صوت وحركة كصوت الماء إذا القى في القرية البالية.

(٤) معناه أن سعداً ظن أن جميع أنواع البكاء حرام، وأن دمع العين حرام، وظن أن النبي ﷺ نسي فذكره فأعلمه النبي ﷺ أن مجرد البكاء ودمع العين ليس بحرام ولا مكروه بل هو رحمة وفضيلة، وإنما المحرم النوح والتذب والبكاء المقرون بهما أو بأحدهما كما سيأتي في الأحاديث. فإن الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا أو يرحم وأشار إلى لسانه. وفي الحديث الآخر: «العين تدمع والقلب يحزن ولا تقول ما يسخط الله». وفي الحديث الآخر: ما لم يكن لقع أو لقلقة.

١١- (٩٢٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُيَيْنٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ.

جَمِيعاً، عَنْ عَاصِمٍ الْأَخُولِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ خَلِيفَةَ حَمَّادٍ أَيْمٌ وَأَطُولُ.

١٢- (٩٢٤) حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّدُوقِيُّ وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْغَابِرِيُّ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: اشْتَكَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ شُكْوَى لَهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَعُوذُهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ. وَسَعْدُ ابْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْعُودٍ^(١)، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ وَجَدَهُ فِي غَشِيَةٍ، فَقَالَ: «أَقْدَ قَضَى؟» قَالُوا: لَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَبَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ بَكَاءَ رَسُولِ اللَّهِ (بَكَوْا). فَقَالَ: «الَا تَسْمَعُونَ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ، وَلَا بِحُزَنِ الْقَلْبِ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا (وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ) أَوْ يَرْحَمُ». [أخرجه البخاري: ١٣٠٤].

(١) فيه استحباب عيادة المريض وعبادة الفاضل المفضول وعبادة الإمام والقاضي والعالم وأتباعه.

٧- باب في عيادة المَرْضَى

١٣- (٩٢٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَسْكَرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ عُمَارَةَ (يَعْنِي ابْنَ عَزِيزَةَ)، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْخَارِثِ ابْنِ الْمُثَنَّى.
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَتْبَرَ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَخَا الْأَنْصَارِ كَيْفَ أَخِي سَعْدُ ابْنُ عُبَادَةَ فَقَالَ صَالِحٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَعُودُهُ مِنْكُمْ؟» فَقَامَ وَقَمْنَا مَعَهُ، وَنَحْنُ بِضَعَةِ عَشْرٍ، مَا عَلَيْنَا نَعَالَ وَلَا خِفَافَ وَلَا فَلَائِسَ وَلَا قَمُصَ^(١)، نَمُشِي فِي تِلْكَ السَّبَاحِ حَتَّى جِئْنَاهُ. فَاسْتَأْخَرَ قَوْمَهُ مِنْ حَوْلِهِ حَتَّى دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ الَّذِينَ مَعَهُ.

(١) قوله: «ما علينا نعال ولا خفاف ولا فَلَائِسَ ولا قَمُص» فيه ما كانت الصحابة رضي الله عنهم من الزهد في الدنيا والتقليل منها وإطراح فضولها وعدم الإهتمام بفخاخر اللباس ونحوه، وفيه جواز المشي حافياً، وعبادة الإمام والعالم المريض مع أصحابه.

٨- باب في الصَّبْرِ عَلَى الْمُصِيبَةِ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى

١٤- (٩٢٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ (يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ)، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى». (وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١٢٥٢، ١٢٨٣، ١٣٠٢، ٧١٥٤).

١٥- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ عُمَرَ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ.

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى عَلَى امْرَأَةٍ تَبْكِي عَلَى صَبِيِّ لَهَا، فَقَالَ لَهَا: «اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي»^(١) فَقَالَتْ: وَمَا تَبَالِي بِمُصِيبَتِي! فَلَمَّا ذَهَبَ، قِيلَ لَهَا: إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخَذَهَا مِثْلُ الْمَوْتِ، فَاتَتْ أَبَاهُ، فَلَمْ تَجِدْ عَلَى أَبِيهِ بَوَائِبِينَ^(٢)، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَمْ أَعْرِفْكَ^(٣)، فَقَالَ: «إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ أَوَّلِ صَدْمَةٍ أَوْ قَالَ: «عِنْدَ أَوَّلِ الصَّدْمَةِ».

(١) فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع كل أحد.

(٢) قوله: «فلم نجد على أبيه بوائين» فيه ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع، وأنه ينبغي للإمام والقاضي إذا لم يحتاج إلى بواب أن لا يتخذنه وهكذا قال أصحابنا.

(٣) قولها: «وما تبالي بمصيبتي» ثم قالت في آخره: «لم أعرفك» فيه الاعتذار إلى أهل الفضل إذا أساء الإنسان أدبه معهم، وفيه صحة قول

الإنسان ما أبالي بكذا، والرّد على من زعم أنه لا يجوز إثبات الباء إنما يقال ما باليت كنا وهذا غلط بل الصواب جواز إثبات الباء وحذفها وقد كثر ذلك في الأحاديث.

١٥- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ (يَعْنِي ابْنَ الْخَارِثِ) (ح).

وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ ابْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ عَمْرٍو (ح).

وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ. قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ عُثْمَانَ ابْنِ عُمَرَ، بِقِصَّتِهِ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ: مَرُّ النَّبِيِّ ﷺ بِامْرَأَةٍ عِنْدَ قَبْرِ.

٩- باب الْمَيِّتِ يُعَذَّبُ بِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ

١٦- (٩٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُثْمَرَ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ بَشَرَ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشَرَ الْعَبْدِيُّ، عَنْ عُمَيْرِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

أَنْ حَفْصَةَ بَكَتْ عَلَى عُمَرَ، فَقَالَ: مَهْلًا يَا بُنَيَّةُ! أَلَمْ تَعْلَمِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»^(١).

(١) قوله ﷺ: «إن الميت يعذب بكاء أهله عليه». وفي رواية: «يبيض بكاء أهله عليه». وفي رواية: «يبكاء الحي». وفي رواية: «يعذب في قبره بما نوح عليه». وفي رواية: «من يبك عليه يعذب» وهذه الروايات من رواية عمر بن الخطاب وابنه عبد الله رضي الله عنهما، وأنكرت عائشة ونسبتها إلى النسيان والاشتباه عليهما، وأنكرت أن يكون النبي ﷺ قال ذلك، واحتجت بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ قالت: وإنما قال النبي ﷺ في يهودية أنها تعذب وهم يكون عليها يعني تعذب بكفرها في حال بكاء أهلها لا بسبب البكاء. واختلف العلماء في هذه الأحاديث فتأولها الجمهور على من وصى بأن يبكي عليه ويضاح بعد موته فضذت وصيته فهذا يعذب بكاء أهله عليه ونوحهم لأنه بسبه ومنسوب إليه. قالوا: فاما من بكى عليه أهله وناحوا من غير وصية منه فلا يعذب لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ قالوا: وكان من عادة العرب الوصية بذلك، ومنه قول طرفة بن العبد:

إذا مت فانهني بما أنا أهله وشقى على الجيب يا ابنة

قالوا: فخرج الحديث مطلقاً حملاً على ما كان معتاداً لهم. وقالت طائفة: هو محمول على من أوصى بالبكاء والنوح أو لم يوص بتركهما، فمن أوصى بهما أو أهمل الوصية بتركهما يعذب بهما لتفريطه بإهمال

لِيعَذَّبَ بِكَلَامِهِ الْحَيِّ. [أخرجه البخاري: ١٢٩٠ و ١٢٨٧، وانظر ما بعد الحديث القادم].

٢٠- () وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ صَفْوَانَ أَبُو يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ:

لَمَّا أَصِيبَ عُمَرُ أَقْبَلَ صُهَيْبٌ مِنْ مَنْزِلِهِ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عُمَرَ فَقَامَ بِحَالِهِ يَبْكِي^(١)، فَقَالَ عُمَرُ: عَلَامَ تَبْكِي؟ أَعَلَيْ تَبْكِي؟ قَالَ: إِي وَاللَّهِ لَعَلِّكَ أَبْكِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! قَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «مَنْ يُبْكِي عَلَيْهِ يُعَذَّبُ»^(٢).

قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمُوسَى بْنِ طَلْحَةَ^(٣) فَقَالَ: كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: إِنَّمَا كَانَ أَوْلَئِكَ الْيَهُودَ.

(١) قوله: «قام بحاله يبكي» أي حذاء وعنده.

(٢) قوله ﷺ: «من يبكي عليه يعذب» هكذا هو في الأصول يبكي بالياء وهو صحيح ويكون من بمعنى الذي، ويموز على لغة أن تكون شرطية وتثبت الياء، ومنه قول الشاعر:

الـم ياتـيـك والآنـبـاء تنـمـى

(٣) قوله: «فذكرت ذلك لموسى بن طلحة» القائل فذكرت ذلك هو عبد الملك بن عمير.

٢١- () وَحَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ النَّاقِذِ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ:

أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، لَمَّا طُعِنَ، عَوَّلَتْ عَلَيْهِ خَفَصَةٌ فَقَالَ: يَا خَفَصَةُ! أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْمُعُولُ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ^(١) وَعَوَّلَ عَلَيْهِ صُهَيْبٌ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا صُهَيْبُ! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمُعُولَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ؟^(٢)

(١) قال علقمق أهل اللغة: يقال عول عليه وأعول لنتان وهو البكاء بصوت، وقال بعضهم: لا يقال إلا أعول، وهذا الحديث يرد عليه.

٢٢- (٩٢٨) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ:

كَتَبْتُ جَالِسًا إِلَى جَنْبِ ابْنِ عُمَرَ، وَتَحَنُّنٌ نَتَظَرُ جَنَازَةَ أُمِّ ابْنِ بَنِي عُثْمَانَ، وَعِنْدَهُ عُمَرُو بْنُ عُثْمَانَ، فَجَاءَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُودُهُ قَائِدٌ، فَارَاهُ أَخْبَرَهُ بِمَكَانِ ابْنِ عُمَرَ، فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِي، فَكَتَبْتُ بَيْنَهُمَا^(١)، فَإِذَا صَوْتُ مِنَ الدَّارِ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ (كَأَنَّهُ يَغْرِضُ عَلَى عُمَرَ أَنْ يَقْرَأَ فِيْنَهُمَا): سَمِعْتُ

الرَّسُولَ يَتْرَكُهُمَا، فَأَمَّا مَنْ وَصَى بِتَرْكِهِمَا فَلَا يَعَذَّبُ بِهِمَا إِذْ لَا صَنْعَ لَهُ فِيْهِمَا وَلَا تَضْرِيطَ مِنْهُ، وَحَاصِلُ هَذَا الْقَوْلِ إِجْبَابُ الرَّسُولِ بِتَرْكِهِمَا وَمَنْ أَهْمَلَهُمَا عَذَّبَ بِهِمَا. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: مَعْنَى الْأَحَادِيثِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتْرَحُونَ عَلَى الْمَيِّتِ وَيَنْدَبُونَهُ بِتَعْلِيدِ شِمَائِلِهِ وَمَحَاسِنِهِ فِي زَعْمِهِمْ، وَتِلْكَ الشِّمَائِلُ قَبَائِحُ فِي الشَّرْعِ يَعَذَّبُ بِهَا، كَمَا كَانُوا يَقُولُونَ: يَا مُؤَيَّدَ السُّوَانِ وَمُؤَيَّدَ الْوَلَدَانِ وَغَرِبَ الْعِمْرَانِ وَمُفَرِّقَ الْأَخْدَانِ، وَحَسُو ذَلِكَ عَمَّا يَرُونَهُ شَجَاعَةً وَفَخْرًا وَهُوَ حَرَامٌ شَرْعًا. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَعَذَّبُ بِسَمَاعِهِ بِكَاءِ أَهْلِهِ وَيُرْقَ لَهُمْ، وَإِلَى هَذَا ذَعَبَ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ وَغَيْرُهُ.

وقال القاضي عياض: وهو أولى الأقوال، واحتجوا بحديث فيه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ امْرَأَةً عَنِ الْبُكَاءِ عَلَى أَبِيهَا وَقَالَ: إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا بَكَى اسْتَعِيرَ لَهُ صَوْبُهُ، فَيَا عِبَادَ اللَّهِ لَا تَعَذِّبُوا إِخْوَانَكُمْ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ الْكَافِرَ أَوْ غَيْرَهُ مِنْ أَصْحَابِ الذُّنُوبِ يَعَذَّبُ فِي حَالِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ بِذَنْبِهِ لَا بِبُكَائِهِمْ، وَالصَّحِيحُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ مَا قَدَّمَاهُ عَنِ الْجُمْهُورِ وَاجْمَعُوا كُلَّهُمْ عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبُكَاءِ هُنَا الْبُكَاءُ بِصَوْتٍ وَثِيحَةٍ لَا بِمَجْرَدِ دَمْعِ الْعَيْنِ.

١٧- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ:

عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نَبِّحَ عَلَيْهِ»^(١). [أخرجه البخاري: ١٢٩٢].

(١) قوله ﷺ في حديث محمد بن بشار: «يعذب في قبره بما نبح عليه» وما نبح عليه يائبات الباء وحذفها وهما صحيحان، وفي رواية بإثبات في قبره، وفي رواية بحذفه.

١٧- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ:

عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نَبِّحَ عَلَيْهِ».

١٨- () وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْلِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ:

لَمَّا طُعِنَ عُمَرُ أَغْمِيَ عَلَيْهِ فَصَبَّحَ عَلَيْهِ فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: أَمَا عَلِمْتُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِكَلَامِهِ الْحَيِّ».

١٩- () حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

لَمَّا أَصِيبَ عُمَرُ، جَعَلَ صُهَيْبٌ يَقُولُ: وَآ أَخَاهَا! فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا صُهَيْبُ! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «إِنَّ الْمَيِّتَ

رسول الله ﷺ يَقُولُ: قَالَ فَارْسَلَهَا عَبْدُ اللَّهِ مُرْسَلَةً. (١) وأخرجه البخاري: ١٢٨٦، وانظر: ٢٣- (١٢٨٨).

(١) فيه دليل لجواز الجلوس والاجتماع لانتظاره الجنائزة واستجابه، وأما جلوسه بين ابن عمر وابن عباس وهما أفضل بالصحة والعلم والفضل والصلاح والنسب والسب وغير ذلك، مع أن الأدب أن المفضل لا يجلس بين الفاضلين إلا لعذر فمحمول على عذر، إما لأن ذلك الموضع أرفق بابن عباس وإما لغير ذلك.

(٢) معناه أن ابن عمر أطلق في روايته تعذيب الميت بكأاه الحي ولم يقبله يهودي كما قبلته عائشة ولا بوصية كما قبله آخرون، ولا قال ببعض بكأاه أهله كما رواه أبوه عمر.

٢٢- (٩٢٧) فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنَّا مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالنِّدَاءِ، إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ نَازِلٍ فِي ظِلِّ شَجَرَةٍ، فَقَالَ لِي: ادْعُ ابْنَ عَبَّاسٍ لِي مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ، فَلَهَبْتُ فَإِذَا هُوَ صُهَيْبٌ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: إِنَّكَ أَمَرْتَنِي أَنْ أَعْلَمَ لَكَ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّهُ صُهَيْبٌ، قَالَ: مُرْهُ فَلْيَلْحَقْ بِنَا، فَقُلْتُ: إِنَّ مَعَهُ أَهْلَهُ، قَالَ: وَإِنْ كَانَ مَعَهُ أَهْلُهُ (وَرَبَّمَا قَالَ أَيُّوبُ: مُرْهُ فَلْيَلْحَقْ بِنَا) فَلَمَّا قَدِمْنَا لَمْ يَلْبَثْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ أَصِيبَ، فَجَاءَ صُهَيْبٌ يَقُولُ: وَآ أَخَاهُ! وَآ صَاحِبَاهُ! فَقَالَ عُمَرُ: أَلَمْ تَعْلَمْ، أَوْ لَمْ تَسْمَعْ: قَالَ أَيُّوبُ: أَوْ قَالَ أَوْ لَمْ تَعْلَمْ أَوْ لَمْ تَسْمَعْ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَأَاهِ أَهْلِهِ».

قَالَ: فَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ فَارْسَلَهَا مُرْسَلَةً. وَأَمَّا عُمَرُ فَقَالَ: يَبْغِضُ. (أخرجه البخاري: ١٢٨٧، وانظر ما قبل الحديث السابق وما بعد الحديثين الآخرين وسأني بعد الحديث: ٩٢٨).

٢٢- (٩٢٩) فَصَعْتُ فَلَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ: فَحَدَّثْتَهَا بِمَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ. فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ! مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَطُّ «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَأَاهِ أَحَدٍ». وَلَكِنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْكَافِرَ يَزِيدُهُ اللَّهُ بِبُكَأَاهِ أَهْلِهِ عَذَابًا». وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى، وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى».

قَالَ أَيُّوبُ: قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: لَمَّا بَلَغَ عَائِشَةُ قَوْلَ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ قَالَتْ: إِنَّكُمْ لَتُحَدِّثُونَنِي، عَنْ غَيْرِ كَاوِثَيْنِ وَلَا مُكَذِّبَيْنِ، وَلَكِنْ السَّمْعُ يُخْطِئُ. (أخرجه البخاري: ١٢٨٨، وانظر: ٢٣- (٩٢٩).

(١) في هذه جواز الحلف بغلبة الظن بقرائن وإن لم يقطع الإنسان وهذا مذهبان، ومن هنا قالوا له الحلف بدين رآه بخط أبيه الميت على فلان إذا ظنه، فإن قيل: فلعل عائشة لم تحلف على ظن بل على علم وتكون سمعته من النبي ﷺ في آخر أجزاء حياته. قلنا: هذا بعيد من وجهين:

أحدهما: أن عمر وابن عمر سمعاه ﷺ يقول فيعذب بكأاه أهله.

والثاني: لو كان كذلك لاحتجت به عائشة وقالت سمعته في آخر حياته ﷺ ولم تخرج به إما احتجت بالآية والله أعلم.

٢٣- (٩٢٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ:

قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ:

تَوَفَّيْتُ ابْنَةَ لِعُثْمَانَ ابْنَ عَفَّانَ بِمَكَّةَ. قَالَ: فَجِئْنَا لِنَشْهَدَهَا، قَالَ: فَحَضَرَهَا ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَجَلَسَ إِلَيَّ جَنِيبي، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ لِعُمَرَ ابْنِ عَثْمَانَ، وَهُوَ مُوْاجِهَةٌ: أَلَا تَنْهَى عَنْ الْبُكَاءِ؟ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَأَاهِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». (أخرجه البخاري: ١٢٨٦، وانظر: ٢٢- (٩٢٨) وسأني بعد الحديث: ٩٢٧).

٢٣- (٩٢٧) فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدْ كَانَ عُمَرُ يَقُولُ بَعْضُ ذَلِكَ. ثُمَّ حَدَّثَ فَقَالَ: صَدَرْتُ مَعَ عُمَرَ مِنْ مَكَّةَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالنِّدَاءِ إِذَا هُوَ بِرَكْبٍ تَحْتَ ظِلِّ شَجَرَةٍ، فَقَالَ: ادْعُ ابْنَ عَبَّاسٍ لِي مِنْ هَؤُلَاءِ الرُّكْبِ؟ فَتَنَظَرْتُ فَإِذَا هُوَ صُهَيْبٌ، قَالَ: فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: ادْعُهُ لِي، قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَى صُهَيْبٍ. فَقُلْتُ: ارْتَجِلْ فَالْحَقْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. فَلَمَّا أَنْ أَصِيبَ عُمَرُ، دَخَلَ صُهَيْبٌ يَبْكِي يَقُولُ: وَآ أَخَاهُ! وَآ صَاحِبَاهُ! فَقَالَ عُمَرُ: يَا صُهَيْبُ أَتَبْكِي عَلَيَّ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَأَاهِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ».

٢٣- (٩٢٩) فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ، فَقَالَتْ: يَرْحَمُ اللَّهُ عُمَرَ، لَا وَاللَّهِ! مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذَّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَأَاهِ أَحَدٍ». وَلَكِنْ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَأَاهِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». قَالَ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ: حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» (انظر: ١٨).

قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: فَوَاللَّهِ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ مِنْ شَيْءٍ. (انظر: ٢٢- (٩٢٩) وسأني بعد الحديث: ٩٢٧).

٢٣- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ عُمَرُ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: كُنَّا فِي جَنَازَةِ أُمِّ أَبَانَ بِنْتِ عُثْمَانَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

وَلَمْ يَنْصُرْ رَفَعَ الْحَدِيثَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا

نَصَّهُ أَبُو بَرٍّ وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَحَدِيثُهُمَا أَثَمٌ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَو.

٢٤- (٩٣٠) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ ابْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي عُمَرُ ابْنُ مُحَمَّدٍ؛ أَنَّ سَالِمًا حَدَّثَهُ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِكَلْبِهِ الْحَيِّ».

٢٥- (٩٣١) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ ابْنِ هِشَامٍ وَابْنُ الرَّيِّعِ الزُّهْرَانِيُّ: جَمِيعًا، عَنْ حَمَّادٍ، قَالَ خَلْفُ:

حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنِ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

ذَكَرَ عِنْدَ عَائِشَةَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِكَلْبِهِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ. فَقَالَتْ: رَحِمَ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، سَمِعَ شَيْئًا فَلَمْ يَحْفَظْهُ، إِنَّمَا مَرَّتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَنَازَةٌ يَهُودِيٌّ، وَهُمْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ. فَقَالَ: «أَنْتُمْ تَكُونُونَ وَإِنَّهُ لَيُعَذَّبُ». (وسأني باختلاف وزيادة عند مسلم برقم: ٩٣٢).

٢٦- (٩٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

ذَكَرَ عِنْدَ عَائِشَةَ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ يَرْفَعُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِكَلْبِهِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». فَقَالَتْ: وَهَلْ إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ أَوْ بِذَنْبِهِ، وَإِنْ أَهْلُهُ لَيَكُونُونَ عَلَيْهِ الْآنَ». وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْقَلْبِ يَوْمَ بَدْرٍ، وَفِيهِ قَتْلَى بَدْرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ لَهُمْ مَا قَالَ «إِنَّهُمْ لَيَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ». وَقَدْ وَهَلَ^(١) إِنَّمَا قَالَ «إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ». ثُمَّ قَرَأَتْ: «إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى» (الصل: ٨٠) «وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ».

يَقُولُ: حِينَ تَبُولُوا مَقَاعَهُمْ مِنَ النَّارِ. (أخرجه البخاري: ١٣٧١، ٣٩٧٨، ٣٩٧٩، ٣٩٨١ تقدم باختلاف ولقد عند مسلم برقم: ٩٣١).

(١) قولها: «وهل» هو يفتح الواو وكسر الهاء وفتحها أي غلط ونسي، وأما قولها في إنكارها سماع الموتى فسيأتي بسط الكلام فيه في آخر الكتاب حيث ذكر مسلم أحاديثه.

٢٦- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ ابْنُ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي اسْمَاعِيلَ وَحَدِيثِ أَبِي اسْمَاعِيلَ أَثَمٌ.

٢٧- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ،

فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهَا اخْبَرَتْهُ:

أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ، وَذَكَرَ لَهَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِكَلْبِهِ الْحَيِّ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أَوْ اخْطَأَ، إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيٍّ يُنْكِي عَلَيْهَا. فَقَالَ: «إِنَّهُمْ لَيَكُونُونَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا». (أخرجه البخاري: ١٢٨٩).

٢٨- (٩٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ عُبَيْدٍ الطَّائِيٍّ وَمُحَمَّدِ ابْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَلِيِّ ابْنِ رَيْبَةَ. قَالَ:

أَوَّلُ مَنْ نَبَحَ عَلَيْهِ بِالْكُوفَةِ قَرْظَةُ ابْنُ كَعْبٍ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ ابْنُ شُعْبَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَبَحَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُعَذَّبُ، بِمَا نَبَحَ عَلَيْهِ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ». (أخرجه البخاري: ١٢٩١، تقدم بقطعة لم ترد في هذه الطريق عند مسلم برقم: ٤).

٢٨- () وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ ابْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ مُسْنَرٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ قَيْسٍ الْأَسَدِيُّ، عَنْ عَلِيِّ ابْنِ رَيْبَةَ الْأَسَدِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

٢٨- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ (يَعْنِي الْفَزَارِيَّ)، حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عُبَيْدٍ الطَّائِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ ابْنِ رَيْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

١٠- باب التشديد في النجاسة

٢٩- (٩٣٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا ابْنُ ابْنِ يَزِيدَ (ح).

وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، أَخْبَرَنَا حَبَّانُ ابْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ ابْنِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، أَنَّ زَيْدًا حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا سَلَامٍ حَدَّثَهُ.

أَنَّ أَبَا مَالِكٍ الْأَشْعَرِيَّ حَدَّثَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ارْتَبِعْ فِي أَمْنِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، لَا يَتْرُكُونَهُنَّ: الْفَخْرُ فِي الْأَخْسَابِ، وَالطُّغْيَانُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالْإِسْتِقْفَاءُ بِالنَّجُومِ^(١)، وَالنَّيَاحَةُ». وَقَالَ: «النَّيَاحَةُ إِذَا لَمْ تَتَّبِ قَبْلَ مَوْتِهَا^(٢)»، تَقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا مِيزَاتَانِ مِنْ قَطِيرَانٍ، وَدُرْعٌ مِنْ جَرَبٍ».

(١) قوله ﷺ: «والاستقفاء بالنجوم» قد سبق بيانه في كتاب الإيمان في حديثه مطرونا بنوء كذا.

(٢) قوله ﷺ: «النياحة إذا لم تب قبل موتها» إلى آخره فيه دليل على تحريم النياحة وهو مجمع عليه، وفيه صحة التوبة ما لم يمت المكلف ولم يصل إلى الغرغرة.

٣٠- (٩٣٥) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرْتَنِي عُمَرَةُ:

أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ: لَمَّا جَاءَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ ابْنُ حَارِثَةَ وَجَعَفَرُ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ رَوَاحَةَ، جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ. قَالَتْ: وَأَنَا أَنْظَرُ مِنْ صَائِرِ الْبَابِ (شَقُّ الْبَابِ) ^(١) فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ وَذَكَرَ بَكَاءَهُنَّ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْهَبَ فَيَنْهَاهُنَّ، فَذَهَبَ، فَأَتَاهُ فَذَكَرَ أَنَّهُنَّ لَمْ يُطِيعْنَهُ، فَأَمَرَهُ الثَّانِيَةَ أَنْ يَنْهَبَ فَيَنْهَاهُنَّ، فَذَهَبَ، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ عَلَيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَتْ فَزَعَمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: 'اذْهَبْ فَاحْثُ فِي أَقْوَاهِمُ مِنَ التُّرَابِ'. ^(٢) قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: أَرَزَعَمَ اللَّهُ أَنْفَكَ، وَاللَّهِ مَا تَفْعَلُ مَا أَمَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَنَاءِ. ^(٣) [أخرجه البخاري: ١٢٩٩، ١٣٠٥، ٤٢٦٣].

٣٠- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَمَيْرٍ: (ح)..

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، (ح).

وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّوزَقِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يعني ابنُ مُسْلِمٍ) كُلُّهُمْ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: وَمَا تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ الْعَمَلِ. ^(٤)

(١) قولها: «أنظر من صائر الباب شق الباب» هكذا هو في روايات البخاري ومسلم: صائر الباب شق الباب، وشق الباب تفسير للصائر وهو بفتح الشين، وقال بعضهم: لا يقال صائر وإنما يقال صير بكسر الصاد وإسكان الياء.

(٢) قوله ﷺ: «اذْهَبْ فَاحْثُ فِي أَقْوَاهِمُ مِنَ التُّرَابِ» هو بضم الشاء وكسرها يقال: حثا يحثو وحشى يحشي لغتان، وأمره ﷺ بذلك مبالغة في إنكار البكاء عليهم ومنعهم منه، ثم تأوله بعضهم على أنه كان بكاء بنوح وصياح ولهذا تأكد النهي، ولو كان مجرد مع العين لم يته عنه لأنه ﷺ فعله

(٣) معناه أنك قاصر لا تقوم بما أمرت به من الإنكار لتقصك وتقصيرك، ولا تحجب النبي ﷺ بقصورك عن ذلك حتى يرسل غيرك ويستريح من العناء والعناء بالمد المشقة والتعب، وقولهم: أرغم الله نفسه أي الصقة بالرغام وهو التراب وهو إشارة إلى إذلاله وإهاته.

(٤) هكذا هو معظم نسخ بلادنا هنا العني بكسر العين المهملة أي التعب، وهو بمعنى العناء السابق في الرواية الأولى. قال القاضي: ووقع عند بعضهم العني بالمعجمة وهو تصحيف، قال: ووقع عند أكثرهم العناء بالمد وهو الذي نسب إلى الأكثرين خلاف سياق مسلم لأن مسلماً روى الأول العناء ثم روى الرواية الثانية وقال: إنها بنحو الأولى إلا في هذا اللفظ فيتعين أن يكون خلافه.

٣١- (٩٣٦) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ.

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ الْبَيْعَةِ، إِلَّا نَوَاحَ ^(١)، فَمَا وَفَّتْ مِنَّا امْرَأَةٌ، إِلَّا خَمْسَ ^(٢): أُمُّ سُلَيْمٍ، وَأُمُّ الْغَلَاءِ، وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةُ مُعَاذٍ، أَوْ ابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ وَامْرَأَةُ مُعَاذٍ. [أخرجه البخاري: ١٣٠٦].

(١) فيه تحريم النوح وعظيم قبحه والاهتمام بإنكاره والزجر عنه لأنه مهيج للحزن ورافع للصبر. وفيه مخالفة التسليم للقضاء والإذعان لأمر الله تعالى.

(٢) قولها: «فما وفَّتْ مِنَّا امرأة إلا خمس» قال القاضي معناه لم يف من بايع مع أم عطية في الوقت الذي بايعت فيه من النسوة إلا خمس لا أنه لم يترك النياحة من المسلمات غير خمس.

٣٢- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا اسْبَاطُ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ حَفْصَةَ.

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ^(١)، قَالَتْ: أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْبَيْعَةِ، إِلَّا تَنَحَّنَ، فَمَا وَفَّتْ مِنَّا غَيْرُ خَمْسٍ، مِنْهُنَّ أُمُّ سُلَيْمٍ. [أخرجه البخاري: ٤٨٩٢، ٧٢١٥].

(١) هذا محمول على الترخيص لأم عطية في آل فلان خاصة كما هو ظاهر، ولا تحمل النياحة لغيرها ولا لها في غير آل فلان كما هو صريح في الحديث، وللشارع أن يخص من العموم ما شاء، فهذا صواب الحكم في هذا الحديث، واستشكل القاضي عياض وغيره هذا الحديث وقالوا فيه أقوالاً أصح، ومقصودي التحذير من الاعتراض بها، حتى أن بعض المالكية قال: النياحة ليست بمحرم بهذا الحديث وقصة نساء جعفر، قال: وإنما المحرم ما كان معه شيء من أفعال الجاهلية كشق الجيوب وخمش الخلود ودعوى

إِنَّمَا. فَقَالَ: «أَغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا»^(١)، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُمْ ذَلِكَ^(٢)، بِمَاءٍ وَسِدْرٍ^(٣)، وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخِيرَةِ، كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ^(٤)، فَإِذَا قَرَعْتَن قَاذِئِي. فَلَمَّا قَرَعْنَا أَذْنَاهُ: فَالْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ، فَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ»^(٥). (وأخرجه البخاري: ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٨، ١٢٦١، ١٢٥٧، ١٢٥٩، ١٢٦٢).

(١) قوله: (اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيته ذلك) وفي رواية: (ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك إن رأيته ذلك) وفي رواية: (اغسلنها وترأ ثلاثاً أو خمساً) وفي رواية: (اغسلنها وترأ خمساً أو أكثر) هذه الروايات متفقة في المعنى وإن اختلفت ألفاظها والمراد اغسلنها وترأ وليكن ثلاثاً فإن احتججت إلى زيادة غيرها للإتقاء فليكن خمساً فإن احتججت إلى زيادة الإلقاء فليكن سبعاً وهكذا أبداً وحاصله أن الإتيار مأمور به والثلاث مأمور بها ندباً فإن حصل الإلقاء بثلاث لم تشرع الرابعة والا زيد حتى يحصل الإلقاء ويندب كونها وترأ وأصل غسل الميت فرض كفاية وكذلك حمله وكفته والصلاة عليه ودفنه كلها فروض كفاية والواجب في الغسل مرة واحدة عامة للبدن هذا مختصر الكلام فيه.

(٢) وقوله ﷺ: (إن رأيته ذلك) بكسر الكاف خطاب لأم عطية ومعناه أن احتجن وليس معناه التخيير وتفويض ذلك إلى شهورتهن وكانت أم عطية غاسلة للميتات وكانت من فاضلات الصحابات الضاربة واسمها نية بضم النون وقيل بفتحها وأما بنت رسول الله ﷺ هذه التي غسلتها فهي زينب رضي الله عنها هكذا قال الجمهور قال القاضي عياض وقال بعض أهل السير أنها أم كلثوم والصواب زينب كما صرح به مسلم في روايته التي بعد هذه.

(٣) قوله ﷺ: (بماء وسدر) فيه دليل على استحباب السدر في غسل الميت وهو متفق على استحبابه ويكون في المرة الواجبة وقيل يجوز فيها. (٤) قوله ﷺ: (واجعلن في الأخيرة كافوراً أو شيئاً من كافور) فيه استحباب شيء من الكافور في الأخيرة وهو متفق عليه عندنا وبه قال مالك وأحمد وجمهور العلماء وقال أبو حنيفة لا يستحب وحجة الجمهور هذا الحديث ولأنه يطيب الميت ويصلب بدنه ويبرده ويمنع اسراع فسادة أو يتضمن إكرامه.

(٥) قولها: (فالقى إلينا حقوه فقال: أشعرنها إياه) هو بكسر الحاء وفتحها لغتان يعني إزاره وأصل الحقو معقد الإزار وجمعه أحق وحقي وسمى به الإزار مجازاً لأنه يشد فيه ومعنى أشعرنها إياه إجمعه شعاراً لها وهو الثوب الذي يلي الجسد سمي شعاراً لأنه يلي شعر الجسد والحكمة في أشعارها به تبركها به ففيه التبرك بآثار الصالحين ولباسهم وفيه جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل.

٣٧- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ مَيْمُونٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: مَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ^(١)..

(١) قولها: (فمشطناها ثلاثة قرون) أي ثلاث صفائر جعلنا قرونها

الجاهلية، والصواب ما ذكرناه أولاً وأن النياحة حرام مطلقاً وهو مذهب العلماء كافة، وليس فيما قاله هذا القائل دليل صحيح لما ذكره والله أعلم.

٣٣- (٩٣٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: جَمِيعًا، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ:

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، حَدَّثَنَا عَصِيمٌ، عَنْ حَفْصَةَ.

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ كُنْ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ»^(١). (المسند / الآية ١٢).

قَالَتْ: كَانَ مِنْهُ النَّيَاحَةُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِلَّا أَكْ فَلَان، فَإِنَّهُمْ كَانُوا اسْتَعْدُونِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَا بُدَّ لِي مِنْ أَنْ اسْتَعِدَّهُمْ، فَقَالَ:

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِلَّا أَكْ فَلَان».

١١- باب نهى النساء عن اتباع الجنائز

٣٤- (٩٣٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: كُنَّا نَنْهَى، عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا^(١).

(١) معناه نهانا رسول الله ﷺ عن ذلك نهى كراهة تنزيه لا نهى عزيمة تحريم ومذهب أصحابنا أنه مكروه ليس بمحرم لهذا الحديث قال القاضي قال جمهور العلماء بمنعهم من اتباعها وأجازها علماء المدينة وأجازها مالك وكره للشابة.

٣٥- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاءَةَ، (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ، كِلَاهُمَا، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ.

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: نَهَيْتَا، عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا. (أخرجه البخاري: ١٢٧٨، ٣١٣، ٥٣٤١، وسناني بعد الحديث: ١٤٩٠).

١٢- باب في غسل الميت

٣٦- (٩٣٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ.

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ

ضعيفين.

فَاعْلَمْنِي. قَالَتْ: فَاَعْلَمْنَا، فَاَعْطَانَا حَقَّوَهُ وَقَالَ «اَسْتَعْرِزْنَاهَا إِنَّا».

٤١- () وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ.

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ إِحْدَى بَنَاتِهِ. فَقَالَ: «اغْسِلْنَاهَا وَتَرَاهُ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ». يَنْخُو حَدِيثُ أَيُّوبَ وَعَاصِمٍ.

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَتْ: فَضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ أَثْلَاسٍ، قَرْنَيْهَا وَنَاصِيَتَيْهَا. (إخرجه البخاري: ١٢٦٣).

٤٢- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ.

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، حَيْثُ أَمَرَهَا أَنْ تَغْسِلَ ابْنَتَهُ قَالَ لَهَا «إِذَا أَنْ بَعَثَ بِهَا وَمَوَاضِعُ الْوُضُوءِ مِنْهَا»^(١). (إخرجه البخاري: ١٢٥٥، ١٢٥٤).

(١) فيه استحباب تقديم الميامن في غسل الميت وسائر الطهارات ويلحق بها أنواع الفضائل والأحاديث في هذا المعنى كثيرة في الصحيح مشهورة وفيه استحباب وضوء الميت وهو مذهبنا ومذهب مالك والجمهور وقال أبو حنيفة لا يستحب يكون الوضوء عندنا في أول الغسل كما في وضوء الجنب وفي حديث أم عطية هذا دليل لأصح الوجهين عندنا أن النساء أحق بغسل الميت من زوجها وقد نزع دلالة حتى يتحقق أن زوج زينب كان حاضراً في وقت وفاتها لا مانع له من غسلها وأنه لم يفوض الأمر إلى النسوة ومذهبنا ومذهب الجمهور أن له غسل زوجته وقال الشعبي والثوري وأبو حنيفة لا يجوز له غسلها وأجمعوا أن لها غسل زوجها واستدل بعضهم بهذا الحديث على أنه لا يجب الغسل على من غسل ميتاً ووجه الدلالة أنه موضع تعليم فلو وجب لعلمه ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا يجب الغسل من غسل الميت لكن يستحب.

قال الخطابي: لا أعلم أحداً قال بوجوبه وأوجب أحمد وإسحاق الوضوء منه والجمهور على استحبابه ولنا وجه شاذ أنه واجب وليس بشيء والحديث المروي فيه من رواية أبي هريرة «من غسل ميتاً فليغسل ومن سه فليتوضأ» ضعيف بالاتفاق.

٤٣- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، كُلُّهُمْ، عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ حَفْصَةَ.

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا «فِي غَسَلِ ابْنَتِي: «إِذَا أَنْ بَعَثَ بِهَا وَمَوَاضِعُ الْوُضُوءِ مِنْهَا»». (إخرجه البخاري: ١٢٥٦).

وناصيتها ضعيفة كما جاء مبينا في غير هذه الرواية «ومشطناها» بتخفيف الشين فيه استحباب مشط رأس الميت وضفره وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق وقال الأوزاعي والكوفيون لا يستحب المشط ولا الضفر بل يرسل الشعر على جانبيها مفرقاً ودليلنا عليه الحديث والظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك واستدانه فيه كما في باقي صفة غسلها.

٣٨- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ.

كُلُّهُمْ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: تَوَفَّيْتُ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ قَالَتْ: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ.

وَفِي حَدِيثِ مَالِكٍ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَوَفَّيْتُ ابْنَتَهُ. يُوَسِّلُ حَدِيثُ يَزِيدُ ابْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ.

٣٩- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، بِنَحْوِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا. أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، إِنْ رَأَيْتُمْ ذَلِكَ». فَقَالَتْ حَفْصَةُ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ: وَجَعَلْنَا رَأْسَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ. (إخرجه البخاري: ١٢٥٤، ١٢٥٨، ١٢٦٠).

٣٩- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، وَأَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، قَالَ وَقَالَتْ حَفْصَةُ:

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: اغْسِلْنَاهَا وَتَرَاهُ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا، قَالَ: وَقَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: مَسْطَنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.

٤٠- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، جَمِيعًا، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ الْأَحْوَلُ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ.

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: لَمَّا مَاتَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْسِلْنَاهَا وَتَرَاهُ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا، وَاجْعَلْنَ فِي الْخَامِسَةِ كَافُورًا، أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا غَسَلْنَاهَا

المتولين دفنه أن لا يكون مع واحد منهم قطعة من ثوب ونحوها والله اعلم.

(٤) قوله ﷺ: (من من أينعت له ثمرته) أي ادركت ونضجت.

(٥) قوله ﷺ: (فهو يهديها) هو يفتح أوله ويضم الدال وكسرهما أي يجتئها يقال ينح الثمر وأينع ينأ وينزعاً فهو يانع وهدبها يهديها إذا جناها وهذا استعارة لما فتح عليهم من الدنيا.

٤٤- () وحدثنا عثمان ابن أبي شيبة، حدثنا جرير: (ح).

وحدثنا إسحاق ابن إبراهيم، أخبرنا عيسى ابن يونس: (ح).

وحدثنا بن جابر ابن الخارثو التميمي، أخبرنا علي بن منهر: (ح).

وحدثنا إسحاق ابن إبراهيم وابن أبي عمير، جميعاً، عن ابن عثينة، عن الأعمش بهذا الإسناد نحوه.

٤٥- (٩٤١) حدثنا يحيى ابن يحيى وأبو بكر ابن أبي شيبة وأبو كريب (واللفظ ليحيى).

قال: يحيى أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا أبو معاوية، عن هشام ابن عروة، عن أبيه.

عن عائشة. قالت: كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب بيض ^(١) سحولية ^(٢)، من كرسف ^(٣)، ليس فيها قميص ولا عمامة ^(٤)، أما الحلة، فإنما شبة على الناس فيها ^(٥)، أنها اشترت له ليكفن فيها، فتركت الحلة، وكفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية، فأخفها عبد الله ابن أبي بكر، فقال: لا حبسناها حتى أكفن فيها نفسي، ثم قال: لو رضىها الله عز وجل لينبؤ لكفنه فيها، فباعها وتصدق بشئها. (إخرجه البخاري: ١٧٦٤، ١٧٧١، ١٣٨٧).

(١) قولها: (بيض) دليل لاستحباب التكفين في الأبيض وهو مجمع عليه وفي الحديث الصحيح في الثياب البيض: «وكفنوا فيها موتاكم» وبكره المصنفات ونحوها من ثياب الزينة وأما الحرير فقال أصحابنا يحرم تكفين الرجل فيه ويجوز تكفين المرأة فيه مع الكراهة وكره مالك وعامة العلماء التكفين في الحرير مطلقاً قال ابن المنذر ولا أحفظ خلافه.

(٢) السحولية بفتح السين وضمها والفتح أشهر وهو رواية الأكثرين قال ابن الأعرابي وغيره هي ثياب بيض نقة لا تكون إلا من القطن وقال ابن قتيبة ثياب بيض ولم يخصها بالقطن وقال آخرون هي منسوبة إلى سحول قرية باليمن تعمل فيها وقال الأزهرى: السحولية بالفتح منسوبة إلى سحول مدينة باليمن يحمل منها هذه الثياب وبالضم ثياب بيض وقيل ان القرية أيضاً بالضم حكاه ابن الأثير في «النهاية» في هذا الحديث وحديث

١٣- باب في كفن الميت

٤٤- (٩٤٠) وحدثنا يحيى ابن يحيى التميمي وأبو بكر

ابن أبي شيبة ومحمد ابن عبد الله ابن نمير وأبو كريب واللفظ ليحيى.

قال يحيى: أخبرنا. وقال الآخرون: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق.

عن خباب ابن الارت، قال: هاجرنا مع رسول الله ﷺ في سبيل الله. نبتغي وجه الله، فرحب أجرنا على الله ^(١)، فمنا من مضى لم يأكل من أجره شيئاً، منهم مصعب ابن عمير، قيل يوم أحد، فلم يوجد له شيء يكفن فيه إلا نجرة ^(٢)، فكنا إذا وضعناها على رأسه، خرجت رجلاه، وإذا وضعناها على رجليه، خرج رأسه، فقال: رسول الله ﷺ: «ضعوها مما يلي رأسه، واجعلوا على رجليه الإذخر ^(٣)». ومنا من أينعت له ثمرته ^(٤)، فهو يهديها ^(٥). (إخرجه البخاري: ١٧٧٦، ٣٨٩٧، ٣٩١٤، ٣٩١٣، ٤٠٤٧، ٤٠٨٢، ١٦٤٣٢، ١٦٤٤٨).

(١) قوله ﷺ: (فرحب أجرنا على الله) معناه وجوب المجاز وعد بالشرع لا وجوب بالعقل كما تزعمه المعتزلة وهو نحو ما في الحديث حق العباد على الله وقد سبق شرحه في كتاب الإيمان.

(٢) قوله ﷺ: (فلم يوجد له شيء يكفن فيه إلا نجرة) هي كساء وفيه دليل على أن الكفن من رأس المال وأنه مقدم على الديون لأن النبي ﷺ أمر بتكفينه في ثمرته ولم يسأل هل عليه دين مستغرق أم لا؟ ولا يعد من حال من لا يكون عنده إلا نجرة أن يكون عليه دين واستثنى أصحابنا من الديون الدين المتعلق بعين المال فيقدم على الكفن وذلك كالعبد الجاني والمرهون والمال الذي تملقت به زكاة أو حق ياله بالرجوع بإفلاس ونحو ذلك.

(٣) قوله ﷺ: (ضعوها مما يلي رأسه واجعلوا على رجليه من الإذخر) هو بكسر الهمزة والخاء وهو حشيش معروف طيب الرائحة وفيه دليل على أنه إذا ضاق الكفن عن ستر جميع البدن لم يوجد غيره جعل مما يلي الرأس وجعل النقص مما يلي الرجلين وستر الرأس فإن ضاق عن ذلك سترت العورة فإن فضل شيء جعل فوقها فإن ضاق عن العورة سترت السواتان لأنهما أهم وهما الأصل في العورة وقد يستدل بهذا الحديث على أن الواجب في الكفن ستر العورة فقط ولا يجب استيعاب البدن عند التمكن فإن قيل لم يكونوا متمكنين من جميع البدن لقوله ﷺ: (لم يوجد له غيرها) فجوابه أن معناه لم يوجد مما يملك الميت إلا نجرة ولو كان ستر جميع البدن واجبا لوجب على المسلمين الحاضرين تميمه ان لم يكن له قريب تلزمه نفقته فإن كان واجب عليه فإن قيل كانوا عاجزين عن ذلك لأن القضية جرت يوم أحد وقد كثرت القتلى من المسلمين واشتغلوا بهم وبالحرف من العدو وغير ذلك فجوابه أنه يبعد من حال الحاضرين

مصعب بن عمير السابق وغيرهما وجوب تكفين الميت وهو إجماع المسلمين ويجب في ماله فإن لم يكن له مال فعلى من عليه نفقته فإن لم يكن فبيت المال فإن لم يكن وجب على المسلمين يوزعه الإمام على أهل اليسار وعلى ما يراه.

وفيه: أن السنة في الكفن ثلاثة أثواب للرجل وهو مذهبننا ومذهب الجماهير والواجب ثوب واحد كما سبق والمستحب في المرأة خمسة أثواب ويموز أن يكفن الرجل في خمسة لكن المستحب أن لا يتجاوز الثلاثة وأما الزيادة على خمسة فإسراف في حق الرجل والمرأة.

(٣) هو القطن وفيه دليل على استحباب كفن القطن.

(٤) وقولها: (ليس فيها قميص ولا عمامة) معناه لم يكفن في قميص ولا عمامة وإنما كفن في ثلاثة أثواب غيرهما ولم يكن مع الثلاثة شيء آخر هكذا فسره الشافعي وجمهور العلماء وهو الصواب الذي يقتضيه ظاهر الحديث قالوا ويستحب أن لا يكون في الكفن قميص ولا عمامة وقال مالك وأبو حنيفة يستحب قميص وعمامة وتناولوا الحديث على أن معناه ليس القميص والعمامة من جملة الثلاثة وإنما هما زائدان عليهما وهذا ضعيف فلم يثبت أنه ﷺ كفن في قميص وعمامة وهذا الحديث يتضمن أن القميص الذي غسل فيه النبي ﷺ نزع عنه عند تكفينه وهذا هو الصواب الذي لا يتجه غيره لأنه لو بقى مع رطوبته لأفسد الأكفان وأما الحديث الذي في سنن أبي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ: «كفن في ثلاثة أثواب الحلة ثوبان وقميصه الذي توفي فيه» فحديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به لأن يزيد بن أبي زياد أحد رواة مجمع على ضعفه لا سيما وقد خالف بروايته الثقة.

(٥) قولها: (أما الحلة فإنما شبة على الناس فيها) هو بضم الشين وكسر الباء المشددة ومعناه اشتبه عليهم قال أهل اللغة: ولا تكون الحلة إلا ثوبين إزاراً ورداءً.

٤٦- () وحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السُّعْلِيُّ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُوقَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَدْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُلَّةٍ يَمِينِيهِ كَانَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ ^(١)، ثُمَّ نَزَعَتْ عَنْهُ، وَكَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ مُحُولٍ ^(٢) يَمَانِيَةٍ ^(٣)، لَيْسَ فِيهَا عِمَامَةٌ وَلَا قَمِيصٌ، فَرَفَعَ عَبْدُ اللَّهِ الْحُلَّةَ فَقَالَ: أَكْفَنَ فِيهَا، ثُمَّ قَالَ: لَمْ يُكْفَنَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَاكْفَنَ فِيهَا فَتَصَدَّقْ بِهَا.

(١) قولها: (حلة يمنية كانت لعبد الله بن أبي بكر) ضبطت هذه اللفظة في مسلم على ثلاثة أوجه حكاهما القاضي وهي موجودة في النسخ: أحدها يمنية بفتح أوله منسوبة إلى اليمن والثاني يمانية منسوبة إلى اليمن أيضاً والثالث يمة بضم الياء وإسكان الميم وهو أشهر قال القاضي وغيره وهي على هذا مضادة حلة يمة قال الحليل: هي ضرب من برود اليمن.

(٢) وأما قوله: (محول) فبضم السين وفتحها والضم أشهر

والحول بضم السين جمع سحل وهو ثوب القطن.

(٣) قولها: (وكفن في ثلاثة أثواب محول يمانية) هكذا هو في جميع الأصول سحول أما يمانية فبتخفيف الياء على اللغة الفصيحة المشهورة وحكى سيويه والجرهري وغيرهما لغة في تشديد ياء وجه الأول أن الألف بدل ياء النسب فلا يجتمعان بل يقال يمنية أو يمانية بالتخفيف.

٤٦- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَابْنُ إِدْرِيسَ وَعَبْنَةُ وَوَكَيْعٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ قِصَّةُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: (١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٣٨٧).

٤٧- () وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهُ قَالَ:

سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ لَهَا: فِي كَمْ كَفَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ مُحُولِيَةٍ.

١٤- باب تسجية الميت

٤٨- (٩٤٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَحَسَنُ الْحُلَوَائِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (قال عبد: أخبرني، وقال الآخران: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، وَهُوَ ابْنُ إِسْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ). حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ:

أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: سَجَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ مَاتَ بِثَوْبٍ حَبِرَةٍ ^(١). [أخرجه البخاري: ٥٨١٤].

٤٨- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ سَوَاءً.

(١) قولها: (سجي رسول الله ﷺ حين مات بثوب حبرة) معناه غطى جميع بدنه والحبرة بكسر الحاء وفتح الباء الموحدة وهي ضرب من برود اليمن وفيه استحباب تسجية الميت وهو مجمع عليه وحكمته صيافته من الانكشاف وسر عودته المتغيرة عن الأعين.

قال أصحابنا: ويلف طرف الثوب المسجي به تحت رأسه وطرفه الآخر تحت رجليه لئلا ينكشف عنه قالوا تكون التسجية بعد نزع ثيابه التي توفي فيها لئلا يتغير بدنه بسببها.

١٥- باب في تحسين كفن الميت

٤٩- (٩٤٣) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ يَوْمًا، فَذَكَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ قُبِضَ فَكُنِّنَ فِي كَفَنٍ غَيْرِ طَائِلٍ^(١)، وَقَبِرَ لَيْلًا، فَزَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقَبَّرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ^(٢)، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِنْسَانٌ إِلَى ذَلِكَ^(٣)، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كُنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحَسِّنْ كَفَنَهُ»^(٤).

(١) قوله غير طائل: أي حقير غير كامل الستر.

(٢) وقوله ﷺ: (حتى يصلي عليه) هو يفتح اللام وأما النهي عن القبر ليلا حتى يصلي عليه فقيل سبه أن الدفن نهوا يحضره كثيرون من الناس ويصلون عليه ولا يحضره في الليل إلا أفراد وقيل لأنهم كانوا يفعلون ذلك بالليل لرداء الكفن فلا يبين في الليل ويؤيده أول الحديث وآخره قال القاضي العلتان صحيحتان قال والظاهر أن النبي ﷺ قصدهما معاً قال وقد قيل هذا.

(٣) قوله ﷺ: (إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك) دليل أنه لا بأس به في وقت الضرورة وقد اختلف العلماء في الدفن في الليل فكرهه الحسن البصري إلا لضرورة وهذا الحديث مما يستدل له به وقال جماهير العلماء من السلف والخلف لا يكرهوا واستدلوا بأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه وجماعة من السلف دفنوا ليلاً من غير انكار وبحديث المرأة السوداء والرجل الذي كان يقيم المسجد فتوفي بالليل فدفنوه ليلاً وسأله النبي ﷺ عنه فقالوا توفي ليلاً فدفناه في الليل فقال: «ألا آتتموني» قالوا: كانت ظلمة ولم ينكر عليهم وأجابوا عن هذا الحديث أن النهي كان لترك الصلاة ولم ينه عن مجرد الدفن بالليل وإنما نهى لترك الصلاة أو لقلة المصلين أو عن إساءة الكفن أو عن المجموع كما سبق.

وأما الدفن في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها والصلاة على الميت فيها فاختلف العلماء فيها فقال الشافعي وأصحابه: لا يكرهان إلا أن يعتمد التأخير إلى ذلك الوقت لغير سبب به قال ابن عبد الحكم المالكي وقال مالك لا يصلي عليها بعد الأسفار والاصفرار حتى تطلع الشمس أو تنيب إلا أن يجئ عليها وقال أبو حنيفة: عند الطلوع والغروب ونصف النهار وكره الليث الصلاة عليها في جميع أوقات النهي وفي الحديث الأمر بإحسان الكفن قال العلماء: وليس المراد بإحسانه السرف فيه والمبالاة ونقاسته وإنما المراد نظافته وتقاؤه وكتافته وستره وتوسطه وكونه من جنس لباسه في الحياة غالباً لا أنخر منه ولا أحقر.

(٤) وقوله: (فليحسن كفنه) ضبطوه بوجهين فتح الفاء وإسكانها وكلاهما صحيح قال القاضي: والفتح أصوب وأظهر وأقرب إلى لفظ الحديث.

١٦- باب الإسراع بالجنائز

٥٠- (٩٤٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ»^(١)، فَإِنَّ تَكَّ صَالِحَةً فَخَيْرٌ^(٢)، (لَعَلَّهُ قَالَ) تَقْدِمُونَهَا عَلَيْهِ، وَإِنْ تَكُنْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ، عَنْ رِقَابِكُمْ^(٣). [أخرجه البخاري: ١٣١٥].

(١) قوله: (أسرعوا بالجنائز) فيه الأمر بالإسراع للحكمة التي ذكرها ﷺ قال أصحابنا وغيرهم: يستحب الإسراع بالمشي بها ما لم يته إلى حد يخاف انفجارها ونحوه وإنما يستحب بشرط أن لا يخاف من شدته انفجارها أو نحوه وحمل الجنائز فرض كفاية.

قال أصحابنا: ولا يجوز حملها على الهيئة المزرية ولا هيئة يخاف معها سقوطها قالوا: ولا يحملها إلا الرجال وإن كانت الميتة امرأة لأنهم أقوى لذلك والنساء ضعيفات وربما انكشف من الحامل بعض بدنهن وهذا الذي ذكرناه من استحباب الإسراع بالمشي بها وأنه مراد الحديث هو الصواب الذي عليه جماهير العلماء ونقل القاضي عن بعضهم: أن المراد الإسراع بتجهيزها إذا استحق موتها وهذا قول باطل مردود بقوله ﷺ: (فشر تضعونه عن رقابكم) وجاء عن بعض السلف كراهة الإسراع وهو محمول على الإسراع المفرط الذي يخاف معه انفجارها أو خروج شيء منها.

(٢) قوله ﷺ: (فشر تضعونه عن رقابكم) معناه أنها بعيدة من الرحمة فلا مصلحة لكم في مصاحبها ويؤخذ منه ترك صحة أهل البطالة غير الصالحين.

٥٠- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِهِ مَقْعَرٌ قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا رَفَعَ الْحَدِيثَ.

٥١- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ (قَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَانِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ)، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ ابْنُ حَنِيْفٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَوَّغْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

المشهور عن مالك وحكى ابن عبد الحكم عنه أنه لا ينصرف إلا بإذن وهو قول جماعة من الصحابة.

(٣) (قوله:) قيل وما القبراطان قال: مثل الجبلين العظيمين). القبراط مقدار من الثواب معلوم عند الله تعالى وهذا الحديث يدل على عظم مقداره في هذا الموضع ولا يلزم من هذا أن يكون هذا هو القبراط المذكور فيمن اتقى كلباً إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية نقص من أجره كل يوم قبراط وفي روايات قبراطان بل ذلك قدر معلوم ويجوز أن يكون مثل هذا وأقل وأكثر.

(٤) قوله: (عن ابن عمر لقد ضيعنا قراريط كثيرة) هكذا ضبطناه وفي كثير من الأصول أو أكثرها ضيعنا في قراريط بزيادة في الأول هو الظاهر والثاني صحيح على أن ضيعنا بمعنى فرطنا كما في الرواية الأخرى وفيه ما كان الصحابة عليه من الرغبة في الطاعات حين يلغهم والتأسف على ما يفوتهم منها وإن كانوا لا يعلمون عظم موقعه.

٥٢- () وحديثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حديثنا عبد الأعلى (ج).

وحديثنا ابن رافع وعبد ابن حنبل، عن عبد الرزاق. كلاهما، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ إلى قوله: الجبلين العظيمين، ولم يذكرنا ما بعده.

وفي حديث عبد الأعلى: حتى يفرغ منها^(١).

وفي حديث عبد الرزاق: حتى توضع في اللحد^(٢).

(١) قوله: (وفي حديث عبد الأعلى حتى يفرغ منها) ضبطناه بضم الياء وفتح الراء عكسه والأول أحسن وأعم وفيه دليل لمن يقول القبراط الثاني لا يحصل إلا بفرغ الدفن كما سبق بيانه.

(٢) وقوله: في حديث عبد الرزاق (حتى توضع في اللحد) وفي رواية بعده (حتى توضع في القبر) فيه دليل لمن يقول يحصل القبراط الثاني بمجرد الوضع في اللحد وإن لم يلق عليه التراب وقد سبق أن الصحيح أنه لا يحصل إلا بالفراغ من إهالة التراب لظاهر الروايات الأخرى: حتى يفرغ منها تناول هذه الرواية على أن المراد بوضع في اللحد ويضرب منه ويكون المراد الإشارة إلى أنه لا يرجع قبل وصولها للقبر.

٥٢- () وحديثنا عبد الملك ابن شعيب ابن الليث، حديثنا أبي، عن جدي، قال: حديثنا عقيّل ابن خاليف، عن ابن شهاب، أنه قال: حديثنا رجّال، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، يؤثّل حديث معمر.

وقال: «ومن أتبعها حتى تدفن»..

٥٣- () وحديثنا محمد ابن حاتم، حديثنا بهز، حديثنا

يقول: «أسرعوا بالجنائز، فإن كانت صالحة قرئتموها إلى الخير، وإن كانت غير ذلك كان شراً تضعونه، عن ربابكم».

١٧- باب فضل الصلاة على الجنائز وأتباعها

٥٢- (٩٤٥) وحديثنا أبو الطاهر وحرملة ابن يحيى وهارون ابن سعيد الأيلي (واللفظ لهارون وحرملة) قال هارون: حدثنا، وقال الآخران: أخبرنا ابن وهيب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: حدثني عبد الرحمن ابن هرمز الأعرج.

أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من شهد الجنائز حتى يصلى عليها فله قبراط، ومن شهدها حتى تدفن^(١) فله قبراطان^(٢)». قيل: وما القبراطان؟ قال: «مثل الجبلين العظيمين^(٣)». انتهى حديث أبي الطاهر.

ورأى الآخران: قال ابن شهاب قال: سأل ابن عبد الله ابن عمر: وكان ابن عمر يصلي عليها ثم ينصرف، فلما بلغه حديث أبي هريرة قال: لقد ضيعنا قراريط كثيرة^(٤). (المحرر البخاري: ١٣٥٢).

(١) فيه الحث على الصلاة على الجنائز وأتباعها ومصاحبها حتى تدفن.

(٢) وقوله ﷺ: (من شهدا حتى تدفن فله قبراطان) معناه بالأول فيحصل بالصلاة قبراط وبالاتباع مع حضور الدفن قبراط آخر فيكون الجميع قبراطين تبينه رواية البخاري في أول صحيحه في كتاب الإيمان: «من شهد جنازة وكان معها حتى يصلي عليها ويفرغ من دفنها رجع من الأجر بقبراطين» فهذا صريح في أن المجموع بالصلاة والاتباع وحضور الدفن قبراطان وقد سبق بيان هذه المسألة ونظائرها والدلائل عليها في مواقيت الصلاة في حديث: «من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الفجر في جماعة فكأنما قام الليل كله» وفي رواية: (البخاري هذه مع رواية مسلم التي ذكرها بعد هذا من حديث عبد الأعلى حتى يفرغ منها دليل على أن القبراط الثاني لا يحصل إلا لمن دام معها من حين صلى إلى أن فرغ وقتها وهذا هو الصحيح عند أصحابنا.

وقال بعض أصحابنا يحصل: القبراط الثاني إذا ستر الميت في القبر بالطين وإن لم يلق عليه التراب والصواب الأول وقد يستدل بلفظ الاتباع في هذا الحديث وغيره من يقول المشي وراء الجنائز أفضل من إمامها وهو قول علي بن أبي طالب ومذهب الأوزاعي وأبي حنيفة وقال جمهور الصحابة والتابعين ومالك والشافعي وجامع العلماء: المشي قدامها أفضل وقال الثوري وطائفة هما سواء قال القاضي وفي إطلاق هذا الحديث وغيره إشارة إلى أنه لا يحتاج المنصرف عن اتباع الجنائز بعد دفنها إلى استئذان وهو مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وهو

وَهَبْتُ، حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِيهِ.

ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ فَرَطْنَا فِي قَرَارِيطَ كَثِيرَةٍ. (إخراجه البخاري: ١٣٢٥، ٤٧).

(١) قوله: (عبد الله بن قسيط) هو بضم القاف وفتح السين المهملة وإسكان الباء.

(٢) هكذا ضبطناه الأول حصاء بالياء والثاني بالحصى مقصور جمع حصاة وهكذا هو في معظم الأصول وفي بعضها عكسه وكلاهما صحيح والحصى هو الحصى وفيه أنه لا بأس بمثل هذا الفعل وإنما بحث ابن عمر إلى عائشة بسألهما بعد إخبار أبي هريرة لانه خاف على أبي هريرة التسيان والاشتباه كما قلنا بيانه فلما وافقته عائشة علم أنه حفظ وأتقن.

٥٧- (٩٤٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى (بغني ابن سعيده)، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ مَسَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْيَعْمَرِيِّ.

عَنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَلَهُ قِيرَاطٌ، فَإِنْ شَهِدَ دَفَنَهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ، الْقِيرَاطُ مِثْلُ أَحَدٍ».

٥٧- () وَحَدَّثَنِي ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي.

قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَفَّانٌ، حَدَّثَنَا آدَمُ.

كُلُّهُمْ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ وَهْشَامٍ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ، عَنْ الْقِيرَاطِ؟ فَقَالَ «مِثْلُ أَحَدٍ».

١٨- باب من صلى عليه مائة شفعوا فيه

٥٨- (٩٤٧) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا سَلَامُ بْنُ أَبِي مَطِيعٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ عَائِشَةُ.

عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مَيِّتٍ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَلْعَنُونَ مِائَةً، كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ، إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ»^(١).

قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهِ شُعَيْبَ ابْنَ الْحَبَّابِ، فَقَالَ حَدَّثَنِي بِهِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢).

(١) قوله ﷺ: (ما من ميت يصلي عليه أمة من المسلمين يلعنونه مائة كلهم يشفعون له إلا شفعوا فيه) وفي رواية: (ما من رجل يموت

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ وَلَمْ يَتَّبِعْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، فَإِنْ تَبِعَهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ». قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أَحَدٍ».

٥٤- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ كَيْسَانَ، حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ اتَّبَعَهَا حَتَّى تُوَضَعَ فِي الْقَبْرِ فَقِيرَاطَانِ». قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ وَمَا الْقِيرَاطُ؟ قَالَ: «مِثْلُ أَحَدٍ».

٥٥- () حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ابْنُ قُرُوحٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (بغني ابن حازم)، حَدَّثَنَا نَافِعٌ قَالَ: قِيلَ لَابْنِ عُمَرَ:

إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَبِعَ جَنَازَةَ فَلَهُ قِيرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ». فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَكْثَرُ عَلَيْنَا أَبُو هُرَيْرَةَ^(١)، فَبَعَثَ إِلَى عَائِشَةَ فَسَأَلَهَا فَصَدَقَتْ أَبَا هُرَيْرَةَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَقَدْ فَرَطْنَا فِي قَرَارِيطَ كَثِيرَةٍ. (إخراجه البخاري: ١٣٢٢، ١٣٢٣).

(١) قوله: (فقال ابن عمر أكثر علينا أبو هريرة) معناه أنه خاف لكثرة رواياته أنه اشبه عليه الأمر في ذلك واختلط عليه حديث بحديث لا أنه نسب له رواية ما لم يسمع لأن مرتبة ابن عمر وأبي هريرة أجل من هذا.

٥٦- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ثَمَجِرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي حَيْوَةُ، حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ قُصَيْطٍ^(١)، أَنَّهُ حَدَّثَهُ، أَنَّ دَاوُدَ ابْنَ عَامِرٍ ابْنِ سَعْدٍ ابْنِ أَبِي وَقَاصٍ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِيهِ.

أَنَّهُ كَانَ قَاعِدًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، إِذْ طَلَعَ حَبَابٌ صَاحِبُ الْمَقْصُورَةِ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ! أَلَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ؟ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ خَرَجَ مَعَ جَنَازَةٍ مِنْ بَيْنِهَا وَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ تَبِعَهَا حَتَّى تُدْفَنَ كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ مِنَ الْأَجْرِ، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أَحَدٍ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أَحَدٍ». فَأَرْسَلَ ابْنُ عُمَرَ خَبَابًا إِلَى عَائِشَةَ يَسْأَلُهَا، عَنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فَيُخْبِرُهُ مَا قَالَتْ، وَآخَذَ ابْنُ عُمَرَ قَبْضَةً مِنْ حَصْبَاءِ^(٢) الْمَسْجِدِ يُقْلِبُهَا فِي يَدَيْهِ، حَتَّى رَجَعَ إِلَيْهِ الرَّسُولُ، فَقَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: صَدَّقَ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَضَرَبَ ابْنُ عُمَرَ بِالْحَصَى الَّذِي كَانَ فِي يَدَيْهِ الْأَرْضَ،

فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «وَجِبَتْ^(١) وَجِبَتْ وَجِبَتْ». وَمُرَّ بِجَنَازَةٍ فَاتَّبَعَهَا عَلَيْهِمَا شَرًّا^(٢)، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ». قَالَ عُمَرُ: فِدَى لَكَ^(٣) إِبْنِي وَأُمِّي! مَرَّ بِجَنَازَةٍ فَاتَّبَعَهَا عَلَيْهِمَا خَيْرٌ فَقُلْتُ: وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ. وَمُرَّ بِجَنَازَةٍ فَاتَّبَعَهَا عَلَيْهِمَا شَرٌّ فَقُلْتُ: وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّبَعْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ اتَّبَعْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا وَجِبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ^(٤) فِي الْأَرْضِ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»^(٥). (أخرجه البخاري: ١٣٦٧، ٢٦٤٢).

(١) وقوله في أوله: (فاتني عليها خيراً فاتني عليها شراً) هكذا هو في بعض الأصول خيراً وشراً بالتصويب وهو منصوب بإسقاط الجار أي فاتني بخير وبشر وفي بعضها مرفوع وفي هذا الحديث استحباب تركيد الكلام المهتم بتكراره ليحفظ وليكون أبلغ وأما معناه ففيه قولان للعلماء:

أحدهما: أن هذا الشاء بالخير لمن أتى عليه أهل الفضل فكان شأهم مطابقاً لأفعاله فيكون من أهل الجنة فإن لم يكن كذلك فليس هو مراداً بالحديث.

والثاني: وهو الصحيح المختار أنه على عمومته وإطلاقه وأن كل مسلم مات فالهم الله تعالى الناس أو معظمهم الشاء عليه كان ذلك دليلاً على أنه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا وإن لم تكن أفعاله تقتضيه فلا تحتم عليه العقوبة بل هو في خطر المشيئة فإذا أهتم الله عز وجل الناس الشاء عليه استلزلنا بذلك على أنه سبحانه وتعالى قد شاء المغفرة له وبهذا تظهر فائدة الشاء.

(٢) وقوله ﷺ: (وجبت وأنتم شهداء الله) ولو كان لا يضعه ذلك إلا أن تكون أفعاله تقتضيه لم يكن للشاء فائدة وقد أثبت النبي ﷺ له فائدة فإن قيل كيف مكثوا بالشاء بالشر مع الحديث الصحيح في البخاري وغيره في النهي عن سب الأموات فالجواب أن النهي عن سب الأموات هو في غير المنافق وسائر الكفار وفي غير المظاهر بفسق أو بدعة فأمسا هؤلاء فلا يجرم ذكرهم بشر للتحذير من طريقتهم ومن الاقتداء بأفعالهم والتخلق باخلافهم وهذا الحديث محمول على أن الذي اتوا عليه شراً كان مشهوراً ببقائه أو نحوه مما ذكرنا هذا هو الصواب في الجواب عنه وفي الجمع بينه وبين النهي عن السب وقد بسطت معناه بدلائله في كتاب الأذكار.

(٣) قوله ﷺ: (فاتني عليها شراً) قال أهل اللغة الشاء بتقديم الشاء وبالمد يستعمل في الخير ولا يستعمل في الشر هذا هو المشهور وفيه لغة شاذة أنه يستعمل في الشر أيضاً وأما الشاء بتقديم النون وبالقصر فيستعمل في الشر خاصة وإنما استعمل الشاء المملود هنا في الشر مجازاً لتجانس الكلام كقوله تعالى: «وجزاء سيئة سيئة» «ومكروا ومكر الله».

(٤) قوله: (فدى لك) مقصور بفتح الفاء وكسرهما.

(٥) وقوله ﷺ: (وجبت وأنتم شهداء الله) ولو كان لا يضعه ذلك إلا أن تكون أفعاله تقتضيه لم يكن للشاء فائدة وقد أثبت النبي ﷺ له فائدة

فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفّعهم الله فيه) وفي حديث آخر: ثلاثة صفوف ورواه أصحاب السنن قال القاضي: قيل هذه الأحاديث خرجت أجوبة لسائلين سألوا عن ذلك فاجاب كل واحد منهم عن سؤاله هذا كلام القاضي ويحتمل أن يكون النبي ﷺ أخبر بقبول شفاعته مائة فأخبر به ثم يقول شفاعته أربعين ثم ثلاث صفوف وإن قل عددهم فأخبر به ويحتمل أيضاً أن يقال هذا مفهوم عدد ولا يحتاج به جماهير الأصوليين فلا يلزم من الإخبار عن قبول شفاعته مائة منع قبول ما دون ذلك وكذا في الأربعين مع ثلاثة صفوف وحيث كل الأحاديث معمول بها ويحصل الشفاعه بأقل الأمرين من ثلاثة صفوف وأربعين.

(٢) قوله ﷺ: (فحدثت به شعيب بن الحبّاب فقال: حدثني به أنس بن مالك عن النبي ﷺ) القائل فحدثت به هو سلام بن أبي مطيع الراوي أولاً عن أيوب هكذا يه النسائي في روايته وهذا الحديث: «ما من ميت تصلي عليه أمة من المسلمين يلبغون مائة» قال القاضي عياض: رواه سعيد بن منصور موقوفاً على عائشة فأشار إلى تعليقه بذلك وليس ممللاً لأن من رفعه ثقة وزيادة الثقة مقبولة وقد قلنا بيان هذه القاعلة في الفصول في مقدمة الكتاب ثم في مواضع.

١٩ - باب مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ شَفَعُوا فِيهِ

٥٩ - (٩٤٨) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْمِيُّ وَالْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ السَّكُونِيُّ (قَالَ الْوَلِيدُ: حَدَّثَنِي، وَقَالَ الْأَخْرَان: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ)، أَخْبَرَنِي أَبُو صَخْرٍ عَنْ شَرِيكٍ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ مَاتَ ابْنٌ لَهُ بِقُدَيْدٍ أَوْ بِعُسْفَانَ، فَقَالَ: يَا كُرَيْبُ! انْظُرْ مَا اجْتَمَعَ لَهُ مِنَ النَّاسِ، قَالَ: فَخَرَجْتُ فَإِذَا نَاسٌ قَدْ اجْتَمَعُوا لَهُ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: تَقُولُ هُمْ أَرْبَعُونَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَخْرِجُوهُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ».

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَعْرُوفٍ: عَنْ شَرِيكٍ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٢٠ - باب لِمَنْ يُتَى عَلَيْهِ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ مِنَ الْمَوْتَى

٦٠ - (٩٤٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، كُلُّهُمْ، عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صَهْبِيٍّ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: مَرَّ بِجَنَازَةٍ فَاتَّبَعَهَا عَلَيْهِمَا خَيْرًا^(١)

فإن قيل كيف مكثوا بالثناء بالشر مع الحديث الصحيح في البخاري وغيره في النهي عن سب الأموات فالجواب أن النهي عن سب الأموات هو في غير المناق وسائر الكفار وفي غير المتظاهر بفسق أو بدعة فأمّا هؤلاء فلا يجرم ذكرهم بشر للتخفيف من طريقتهم ومن الاقتداء بأثارهم والتخلق بأخلاقهم وهذا الحديث عمول على أن الذي أثروا عليه شراً كان مشهوراً بتفاق أو نحوه مما ذكرنا هذا هو الصواب في الجواب عنه وفي الجمع بينه وبين النهي عن السب وقد بسطت معناه بدلائله في كتاب الأذكار.

(٦) مكثوا وقع هذا الحديث في الأصول وجبت وجبت وجبت ثلاث مرات في المواضع الأربعة وأنتم شهداء الله في الأرض ثلاث مرات.

٦٠- () وحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (بَعْنِي) ابْنُ زَيْدٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ ابْنِ سُلَيْمَانَ، كِلَاهُمَا، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: مَرُّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِجَنَازَةٍ، فَلَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ. غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَثَمٌ.

٢١- باب ما جاء في مستريح ومسترأح منه

٦١- (٩٥٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ ابْنِ أَنَسٍ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَمْرِو ابْنِ خَلِّلَةَ، عَنْ مَعْبُدِ ابْنِ كَعْبٍ ابْنِ مَالِكٍ.

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ابْنِ رِبْعِيٍّ، أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرُّ عَلَيْهِ بِجَنَازَةٍ، فَقَالَ: «مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَأَحٌ مِنْهُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا الْمُسْتَرِيحُ وَالْمُسْتَرَأَحُ مِنْهُ؟ فَقَالَ: «الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا، وَالْعَبْدُ الْفَاجِرُ يَسْتَرِيحُ مِنْهُ الْعِبَادُ وَالْبِلَادُ وَالشَّجَرُ وَالْثَوَابُ»^(١). [إخراجه البخاري: ٦٥١٢، ٦٥١٣].

(١) معنى الحديث أن الموتى قسمان: مستريح ومستراح منه ونصب الدنيا تبعها ولما استراحة العباد من الفاجر معناه انقضاء آذاه عنهم وإذاه يكون من وجوه منها ظلمه لهم ومنها إرتكابه للمنكرات فلأن أنكروها قاسوا مشقة من ذلك وربما نالهم ضرره وإن سكتوا عنه أثموا واستراحة الدواب منه كذلك لأنه كان يؤذيها ويضربها ويجملها ما لا تطيقه ويعيمها في بعض الأوقات وغير ذلك واستراحة البلاد والشجر قليل لأنها تنع القطر بمصيته قاله الداودي وقال الباجي لأنه ينصبها ويمنعها حقها من الشرب وغيره.

٦١- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعاً، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سَعِيدٍ ابْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَمْرِو،

عَنْ ابْنِ لِكَعْبٍ ابْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ: «يَسْتَرِيحُ مِنْ أَذَى الدُّنْيَا وَتَنْصِبُهَا إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ»..

٢٢- باب في التكبير على الجنائز

٦٢- (٩٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ.

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى لِلنَّاسِ النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى، وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ. [إخراجه البخاري: ١٢٤٥، ١٣١٨، ١٣٢٧، ١٣٣٣، ٣٨٨٠].

٦٣- () وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ شُعَيْبٍ ابْنِ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ ابْنِ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُمَا حَدَّثَا.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: نَعَى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّجَاشِيَّ صَاحِبَ الْحَبَشَةِ، فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ. فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَفَّ بِهِمْ بِالمُصَلَّى، فَصَلَّى فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ. [إخراجه البخاري: ١٣٢٧، ١٣٢٨، ٣٨٨٠].

٦٣- () وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ)، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، كَرَوَانِيَّ عُقَيْلٍ، بِالإِسْنَادَيْنِ جَمِيعاً.

٦٤- (٩٥٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ هَارُونَ، عَنْ سَلِيمِ ابْنِ خَيْثَانَ^(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ مِينَاءَ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى اصْحَمَةَ النَّجَاشِيَّ^(٢)، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعاً. [إخراجه البخاري: ١٣٣٤، ٣٨٧٩].

(١) قوله: (عن سليم بن حيان) هو بفتح السين وكسر اللام وليس في الصحيحين سليم بفتح السين غيره ومن عناه بضمها مع فتح اللام.

٢٢- باب الصلاة على القبر

صَلَاتِهِ عَلَى الْقَبْرِ، نَحْوَ حَدِيثِ الشَّيْبَانِيِّ.

٦٨- (٩٥٤) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ بَعْدَى، مَا دُفِنَ فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا. قَالَ الشَّيْبَانِيُّ: فَقُلْتُ لِلشَّعْبِيِّ: مَنْ حَدَّثَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: الثَّقَفُ، عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ حَسَنِ.

وفي رواية ابن عمير قال: انتهى رسول الله ﷺ إلى قبر رطب فصلى عليه (١)، وصَفَوْا خَلْفَهُ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا. قُلْتُ لِغَامِرٍ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: الثَّقَفُ، مَنْ شَهِدَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ (٢). [أخرجه البخاري: ٨٥٧، ١٢٤٧، ١٣١٩، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٦، ١٣٣٦، ١٣٤٠].

(١) قوله ﷺ: (انتهى رسول الله ﷺ إلى قبر رطب فصلى عليه) يعني جليداً وترابه رطب بعد لم تطل مدته فيس فيه دليل للمذهب الشافعي وموافقه في الصلاة على القبور.

(٢) قوله ﷺ: (من شهد ابن عباس) وابن عباس يدل من.

٦٨- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ زِيَادٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح).

وَحَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ.

كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِإِسْنَادٍ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا.

٦٩- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، جَمِيعًا، عَنْ وَهْبِ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ الضَّرِيرِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي خَصْرَيْنٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي

لَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: وَكَبَّرَ أَرْبَعًا.

٧٠- (٩٥٥) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَزْرَةَ السَّامِيُّ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبِ ابْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ ثَابِتٍ.

عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ.

٧١- (٩٥٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ)، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ)، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ، كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِدَ (١) (أَوْ شَابًا) فَفَقَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَسَأَلَ عَنْهَا (أَوْ عَنْهُ) فَقَالُوا: مَاتَ. قَالَ: «أَفَلَا كُتِّمَ أَذْنُومُنِي» (٢). قَالَ: فَكَانَهُمْ صَغُرُوا امْرَأَةً (أَوْ امْرَأَةً). فَقَالَ: «دُلُونِي عَلَى قَبْرِهِ». فَدَلُّوهُ، فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظِلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُنَوِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ» (٣). [أخرجه البخاري: ٤٥٨، ٤٦٠، ١٣٢٧].

(١) قوله ﷺ: (تقم المسجد) أي تكسه وفي حديث لسوداء هذه التي صلى النبي ﷺ على قبرها وحديث ابن عباس السابق وحديث أنس دلالة للمذهب الشافعي وموافقه في الصلاة على الميت في قبره سواء كان صلى عليه أم لا وتأوله أصحاب مالك حيث منعوا الصلاة على القبر بتأويلات باطلة لا فائدة في ذكرها لظهور فسادها والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: (أفلا كُتِّمَ أَذْنُومُنِي) أي أعلمتموني وفيه دلالة لاستحباب الإعلام بالميت وسبق بيانه.

(٣) وفيه: بيان ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع والرفق بأمته وتفقد أحوالهم والقيام بحقوقهم والاهتمام بمصالحهم في آخرتهم وديارهم.

٧٢- (٩٥٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَنْ شُعْبَةَ)، عَنْ عَمْرِو ابْنِ مُرَّةٍ، عَنْ عُبَيْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ:

كَانَ زَيْدٌ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا، وَإِنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةِ خَمْسًا، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُهَا (١).

(١) زيد هذا هو زيد بن أرقم وجاء ميسراً في رواية أبي داود وهذا الحديث عند العلماء منسوخ دل الإجماع على نسخه وقد سبق أن ابن عبد البر وغيره نقلوا الإجماع على أنه لا يكبر اليوم إلا أرباعاً وهذا دليل على أنهم اجتمعوا بعد زيد بن أرقم والأصح أن الإجماع بعد الخلاف يصح والله

اعلم.

مُسَبَّحًا.

٢٤- باب القيام للجنائز

٧٣- (٩٥٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ عُيَيْنَةَ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ الْجَنَائِزَ فَقُومُوا لَهَا، حَتَّى تُخْلَقَكُمْ»^(١) أَوْ تَوْضَعْ. [إخرجه البخاري: ١٣٠٧].

(١) قوله ﷺ: (حتى تخلفكم) بضم التاء وكسر اللام المشددة أي تصيرون وراءها غائبين عنها.

٧٤- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنِي خَرَمَلَةُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي خَالِيهِ يُونُسُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الْجَنَائِزَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْثُوبًا مَعَهَا، فَلْيَقُمْ حَتَّى تُخْلَفَهُ، أَوْ تَوْضَعَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُخْلَفَهُ». [إخرجه البخاري: ١٣٠٨].

٧٥- () وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، جَمِيعًا، عَنْ أَبِيهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ.

كُلُّهُمْ، عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بَخَوَّ خَالِيهِ اللَّيْثُ ابْنِ سَعْدٍ، غَيْرَ أَنَّهُ خَالِيْتُ ابْنِ جُرَيْجٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الْجَنَائِزَ فَلْيَقُمْ حِينَ يَرَاهَا»^(١)، حَتَّى تُخْلَفَهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ

(١) قوله ﷺ: (فلينم حين يراها) ظاهرة أنه يقوم بمجرد الرؤية قبل أن تصل إليه.

٧٦- (٩٥٩) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اتَّبَعْتُمْ جَنَائِزَ فَلَا تَجْلِسُوا حَتَّى تَوْضَعَ».

٧٧- () وَحَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ)، عَنْ هِشَامِ الدُّسْتَوَالِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَائِزَ فَقُومُوا فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى تَوْضَعَ». [إخرجه البخاري: ١٣١٠، ١٣١٩].

٧٨- (٩٦٠) وَحَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ)، عَنْ هِشَامِ الدُّسْتَوَالِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَمْرِو اللَّهِ ابْنِ مِقْسَمٍ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: مَرَّتْ جَنَائِزٌ، فَقَامَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَمْنَا مَعَهُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا يَهُودِيَّةٌ، فَقَالَ: «إِنَّ الْمَوْتَ فَرَعٌ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَائِزَ فَقُومُوا». [إخرجه البخاري: ١٣١١].

٧٩- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ.

أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ لِجَنَائِزٍ، مَرَّتْ بِهِ، حَتَّى تَوَارَتْ.

٨٠- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَيْضًا.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، لِجَنَائِزٍ يَهُودِيٍّ، حَتَّى تَوَارَتْ.

٨١- (٩٦١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غَسَنَدٌ، عَنْ شُعْبَةَ (ح).

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّهُ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَعَدَ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى.

٨٣- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنْ الثَّقَفِيِّ.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي وَاقِدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنُ سَعْدٍ ابْنُ مُعَاذٍ الْأَنْصَارِيُّ، أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ مَسْعُودَ بْنَ الْحَكَمِ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ.

أَنَّ قَبَسَ ابْنَ سَعْدٍ وَسَهْلَ بْنَ حَنْفَلَةَ كَانَا بِالْقَادِسِيَّةِ، فَمَرَّتْ بِهِمَا جَنَازَةٌ، فَقَامَا، فَقِيلَ لَهُمَا: إِنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ^(١)، فَقَالَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّتْ بِوَجَنَازَةٍ فَقَامَ، فَقِيلَ: إِنَّهُ يَهُودِيٌّ، فَقَالَ: «الْكَسْبُ نَفْسًا». [أخرجه البخاري: ١٣١٢].

أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ، فِي شَأْنِ الْجَنَائِزِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ ثُمَّ قَعَدَ.

(١) قوله: (إنها من أهل الأرض) معناه جنازة كافر من أهل تلك الأرض.

وَأَمَّا حَدَّثَ بِذَلِكَ لَأَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ رَأَى وَاقِدَ بْنَ عَمْرٍو قَامَ، حَتَّى وَضِعَتْ الْجَنَازَةُ.

٨١- () وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٨٣- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقِيهِ، فَقَالَا: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَرَّتْ عَلَيْنَا جَنَازَةٌ.

٢٥- باب نسخ القيام للجنائز^(١)

٨٤- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، قَالَ: سَمِعْتُ مَسْعُودَ بْنَ الْحَكَمِ يُحَدِّثُ.

(١) قال القاضي: اختلف الناس في هذه المسألة فقال مالك وأبو حنيفة والشافعي: القيام منسوخ وقال أحمد وإسحاق وابن حبيب وابن الماجشون المالكيان هو غير قال: واختلفوا في قيام من يشيعها عند القبر فقال جماعة من الصحابة والسلف: لا يقعد حتى توضع، قالوا: والنسخ إنما هو في قيام من مرت به وبهنا قال الأوزاعي وأحمد وإسحاق وعبد بن الحسن قال: واختلفوا في القيام على القبر حتى تدفن فكرهه قوم وعمل به آخرون روي ذلك عن عثمان وعلي وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم هذا كلام القاضي والمشهور في ملهنا أن القيام ليس مستحباً وقالوا: هو منسوخ بحديث علي واختار المتولي من أصحابنا: أنه مستحب وهذا هو المختار فيكون الأمر به للندب والقعود بياناً للجواز ولا يصح دعوى للنسخ في مثل هذا لأن النسخ إنما يكون إذا تعلق الجمع بين الأحاديث ولم يعلم والله أعلم.

عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ، فَقُمْنَا وَقَعَدَ، فَقَعَدْنَا يَعْنِي فِي الْجَنَازَةِ.

٨٤- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ وَعُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقُطَّانُ)، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٢٦- باب الدعاء للميت في الصلاة

٨٥- (٩٦٣) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ، سَمِعَهُ يَقُولُ:

٨٢- (٩٦٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ (ح).

سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ، فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ وَآكِرْ مِنْ نَزْلِهِ، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ، وَاعْبُدْهُ بِالنَّاءِ وَاللَّيْلِ وَالْبَرِّ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ وَاجْعَلْهُ مِنْ عَدَابِ

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ابْنُ الْمُهَاجِرِ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ وَاقِدِ ابْنِ عَمْرٍو ابْنِ سَعْدٍ ابْنِ مُعَاذٍ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ، وَنَحْنُ فِي جَنَازَةٍ، قَائِمًا، وَقَدْ جَلَسَ يَتَنَظَّرُ أَنْ تُوَضَّعَ الْجَنَازَةُ، فَقَالَ لِي: مَا يُقِيمُكَ؟ فَقُلْتُ: أَتَنْتَظِرُ أَنْ تُوَضَّعَ الْجَنَازَةُ، لِمَا يُحَدِّثُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُبَرِيُّ، فَقَالَ نَافِعٌ: فَإِنَّ مَسْعُودَ بْنَ الْحَكَمِ حَدَّثَنِي.

الْقَبْرِ (أَوْ مِنْ عَذَابِ النَّارِ) قَالَ: حَتَّى تَمُتَ أَنْ أَكُونَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ بُرَيْدَةَ. ذَلِكَ الْمَيِّتَ.

عَنْ سَمُرَةَ ابْنِ جُنْدُبٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَصَلَّى عَلَى أُمِّ كَعْبٍ، مَاتَتْ وَهِيَ نَفْسَاءُ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهَا وَسَطَهَا^(١). [أخرجه البخاري: ٣٣٢، ١٣٣١، ١٣٣٢].

(١) هو بإسكان السين وفيه إثبات الصلاة على النساء وإن السنة أن يقف الإمام عند حجرة الميتة.

٨٧- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَزَيْدُ بْنُ هَارُونَ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، كُلُّهُمَا عَنْ حُسَيْنٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَمْ يَذْكُرُوا: أُمَّ كَعْبٍ..

٨٨- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُقَيْبُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ حُسَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، قَالَ:

قَالَ سَمُرَةُ ابْنُ جُنْدُبٍ: لَقَدْ كُنْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُلَامًا، فَكُنْتُ أَحْفَظُ عَنْهُ، فَمَا يَمْنَعُنِي مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا أَنْ هَذَا رَجُلًا هُمْ أَسَنَ مِنِّي، وَقَدْ صَلَّيْتُ وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي بَقَايَاهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ وَسَطَهَا..

وَفِي رَوَايَةٍ ابْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ بُرَيْدَةَ قَالَ: فَقَامَ عَلَيْهَا لِلصَّلَاةِ وَسَطَهَا.

٢٨- باب رُكُوبِ الْمُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ إِذَا انصَرَفَ

٨٩- (٩٦٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ يَمِينٍ، عَنْ سَيْمَانَ ابْنِ حَرْبٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِفَرَسٍ مَعْرُودِي، فَرَكِبَهُ^(١) حِينَ انصَرَفَ مِنْ جَنَازَةِ ابْنِ الدَّخْدَاحِ^(٢)، وَنَحْنُ نَعْمُ حَوْلَهُ^(٣).

(١) قوله: (أتى النبي ﷺ بفارس معرودي فركبه) معناه بفارس عري وهو بضم الميم وفتح الراء قال أهل اللغة: إهرويت الفرس إذا ركبه عربياً فهو معرودي قالوا: ولم يأت العروى معدي إلا قولهم إهرويت الفرس وأحلوليت الشيء.

(٢) قوله: (فركبه حين انصرف من جنازة ابن الدخداح) فيه إباحة

(١) فيه إثبات الدعاء في صلاة الجنائز وهو مقصودها ومعظمها وفي استحباب هذا الدعاء وفي إشارة إلى الجهر بالدعاء في صلاة الجنائز وقد اتفق أصحابنا على أنه إن صلى عليها بالنهار أسر بالقراءة وإن صلى بالليل ففيه وجهان: الصحيح الذي عليه الجمهور: أسر والثاني: يجهر وأما الدعاء فيسر به بلا خلاف وحيث يتناول هذا الحديث على أن قوله حفظت من دعائه أي علمته بعد الصلاة فحفظه.

٨٥- () قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ جَبْرِ، حَدَّثَنَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفٍ ابْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَنْحُو هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا.

(١) القائل وحديثي هو معاوية بن صالح الراوي في الإسناد الأول عن حبيب.

٨٥- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ ابْنُ صَالِحٍ، بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعًا، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ.

٨٦- () وَحَدَّثَنَا نَصْرُ ابْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ، وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ عِيْسَى ابْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الْجَمْعِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونَ ابْنُ سَعِيدٍ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي الطَّاهِرِ) قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ابْنُ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ ابْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ جَبْرِ ابْنِ نَجَّارٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَوْفٍ ابْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ (وَصَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ) يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَاعْفُ عَنْهُ وَعَافِهِ، وَأَكْرِمْ نَزْلَهُ، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ، وَاعْسِلْهُ بِمَاءٍ وَتَلَجَّ وَبَرْدٍ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ». قَالَ عَوْفٌ: فَتَمَنَّيْتُ أَنْ لَوْ كُنْتُ أَنَا الْمَيِّتَ، لِدُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ الْمَيِّتِ.

٢٧- باب أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه

٨٧- (٩٦٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى التُّومِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حُسَيْنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي

أفضل من الشق إذا أمكن اللحد واجمعوا على جواز اللحد والشق.

(٢) قوله: (اهدوا لي لحداً وأنصبوا علي اللين نصباً كما يصنع برسول الله ﷺ) فيه استحباب اللحد ونصب اللين وأنه فعل ذلك برسول الله ﷺ باتفاق الصحابة رضي الله عنهم وقد نقلوا أن عدد لبناته ﷺ تسع.

٣٠- باب جعل القطيفة في القبر

٩١- (٩٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ وَوَكِيعٌ، جَمِيعاً، عَنْ شُعْبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: جُعِلَ فِي قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَطِيفَةٌ حَمْرَاءُ^(١).

(قَالَ: مُسْلِمٌ) أَبُو جَمْرَةَ اسْمُهُ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ، وَأَبُو التَّيَّاحِ وَاسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ، مَاتَا بِسَرَّخْسٍ^(٢).

(١) قوله: (جعل في قبر النبي ﷺ قطيفة حمراء) هذه القطيفة شقرا مولى رسول الله ﷺ وقال كرهت أن يلبسها أحد بعد رسول الله ﷺ وقد نص الشافعي وجميع أصحابنا وغيرهم من العلماء على كراهة وضع قطيفة أو مضرة أو مخدة ونحو ذلك تحت الميت في القبر وشذ عنهم البغوي من أصحابنا فقال: في كتابه: «التهذيب»: لا بأس بذلك لهذا الحديث والصواب كراهته كما قاله الجمهور وأجابوا عن هذا الحديث بأن شقرا انفراد بفعله ذلك لم يوافقه غيره من الصحابة ولا علموا ذلك وإنما فعله شقرا لما ذكرناه عنه من كراهته أن يلبسها أحد بعد النبي ﷺ ؛ لأن النبي ﷺ كان يلبسها ويفترشها فلم تطب نفس شقرا أن يستلها أحد بعد النبي ﷺ وخالفه غيره، فروى البيهقي عن ابن عباس: أنه كره أن يجعل تحت الميت ثوب في قبره والله أعلم والقطيفة كساء له خل.

(٢) وهو أبو جمره بالجيم، والضبعي بضم الصاد المعجمة وفتح الباء الموحدة وأما سرخس فمدينة معروفة بخراسان وهي بفتح السين والراء وإسكان الحاء المعجمة ويقال أيضاً بإسكان الراء وفتح الحاء والأول أشهر وإنما ذكر مسلم أبا جمره وأبا التياح جميعاً مع أن أبا جمره مذكورة في الإسناد ولا ذكر لأبي التياح هنا لاشتراكهما في أشياء قل أن يشترك فيها ثمان وعشرين ومائة.

وذكر ابن عبد البر وابن منده وأبو نعيم الأصبهاني عمران والد أبي جمره في كتبهم في معرفة الصحابة قالوا: واختلف العلماء هل هو صحابي أم تابعي؟ قالوا: وكان قاضياً على البصرة؛ وى عنه ابنه أبو جمره وغيره قال الحاكم أبو أحمد في كتابه في الكنى: ليس في الرواة من يكنى أبا بساجيم غير أبي جمره هذا.

الركوب في الرجوع عن الجنائز وإنما يكره الركوب في الذهاب معها وإين الدحاح بدالين وحائين مهملات ويقال أبو الدحاح ويقال أبو الدحاح قال ابن عبد البر: لا يعرف اسمه.

(٣) قوله: (ونحن غشي حوله) فيه جواز مشي الجماعة مع كبيرهم الراكب وأنه لا كراهة فيه في حقه ولا في حقهم إذا لم يكن فيه مفلة وإنما كره ذلك إذا حصل فيه انتهاك للتابعين أو خيف إعجاب ونحوه في حق التابع أو نحو ذلك من المفساد.

٨٩- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ابْنِ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مِمَّاكَ ابْنِ حَرْبٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِ الدَّحْدَاحِ، ثُمَّ أَتَى بِفَرَسٍ عَزِيٍّ، فَعَقَلَهُ رَجُلٌ فَرَكِيَّةً^(١)، فَجَعَلَ يَتَوَقَّصُ بِهِ^(٢)، وَنَحْنُ تَبِعُهُ، نَسْتَعِي خَلْفَهُ، قَالَ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ الْقَوْمِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كَمْ مِنْ عَذْقٍ مَعْلَقٍ»^(٣) (أَوْ مَذْلَى) فِي الْجَنَّةِ لَابْنِ الدَّحْدَاحِ^(٤). أَوْ قَالَ شُعْبَةُ: «لَأَبِي الدَّحْدَاحِ».

(١) قوله: (فعقله رجل فركية) معناه أسكه له وحبه وفيه إيالة ذلك وأنه لا بأس بخمسة التابع متبوعة برضاه.

(٢) قوله: (فجعل يتوقص به) أي يتوثب.

(٣) قوله: (كم من عذق معلق) العذق هنا بكسر العين المهملة وهو النخن من النخلة وأما العذق بفتحها فهو النخلة بكاملها وليس مراداً هنا.

(٤) قوله ﷺ: (كم من عذق معلق في الجنة لأبي الدحاح) قالوا: سبه أن يتيماً خاسم أبا لبابة في نخلة فبكى السلام فقال النبي ﷺ له: «أعطه إياها ولك بها عذق في الجنة» فقال: لا فسمع بذلك أبو الدحاح فاشتراها من أبي لبابة بحديقة له ثم قال للنبي ﷺ: ألي بها عذق إن أعطيتها اليتيم قال: «نعم» فقال النبي ﷺ: «كم من عذق معلق في الجنة لأبي الدحاح».

٢٩- باب في اللحد ونصب اللين على الميت

٩٠- (٩٦٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْمُسَوَّرِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَامِرِ ابْنِ سَعْدٍ ابْنِ أَبِي وَقَّاصٍ.

أَنْ سَعَدَ ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي هَلَكَ فِيهِ: الْحَدُوا لِي لَحْدًا^(١)، وَأَنْصِبُوا عَلَيَّ اللَّيْنَ نَصْبًا، كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢).

(١) وقوله: (اهدوا لي لحداً) بوصل الهزلة وفتح الحاء ويجوز بقطع الهزلة وكسر الحاء يقال لحد يلحد كلحسب يلحد ويلحد إذا حفر اللحد واللحد بفتح اللام وضمها معروف وهو الشق تحت الجانب القبلي من القبر وفيه دليل للمذهب الشافعي والأكثرين في أن الدفن في اللحد

٣١- باب الأمر بتسوية القبر

٩٢- (٩٦٨) وحدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث (ح).

وحدثني هارون ابن سعيد الأيلي، حدثنا ابن وهب، حدثني عمرو بن الحارث (في رواية أبي الطاهر) أن أبا علي^(١) الهمداني حدثني (وفي رواية هارون)، أن ثمامة ابن شفي^(٢) حدثني، قال:

كنا مع فضالة ابن عتيب بأرض الروم، برودس^(٣) فتوفي صاحب لنا، فامر فضالة ابن عتيب بقبو فسوي، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها^(٤).

(١) فأبو علي هو ثمامة بن شفي بضم الشين المعجمة وفتح الفاء وتشديد الياء والهمداني بإسكان الميم وبالدال المهملة.

(٢) قوله: (كنا مع فضالة بأرض الروم برودس) هو براء مضمومة ثم واو ساكنة ثم دال مهملة مكسورة ثم سين مهملة هكذا ضبطناه في صحيح مسلم وكنا نقله القاضي عياض في المشارق عن الأكثرين ونقل عن بعضهم بفتح الراء وعن بعضهم بفتح الدال وعن بعضهم بالشين المعجمة وفي رواية أبي داود في السنن بئال معجمة وسين مهملة وقال: هي جزيرة بأرض الروم قال القاضي عياض ﷺ: ذكر مسلم ﷺ تكفين النبي ﷺ وإفباره ولم يذكر غسله والصلاة عليه ولا خلاف أنه غسل.

واختلف هل صلي عليه؟ فقيل: لم يصل عليه أحد أصلاً وإنما كان الناس يدخلون لأسراً يدعون وينصرفون واختلف هؤلاء في علة ذلك فقيل: لقضية فهو غني عن الصلاة عليه وهذا يتكرر بسفله وقيل: بل لأنه لم يكن هناك إمام وهذا غلط فإن إمامة الفرائض لم تعطل ولأن بيعة أبي بكر كانت قبل دفنه وكان إمام الناس قبل الدفن والصحيح الذي عليه الجمهور أنهم صلوا عليه فرادى فكان يدخل فوج يصلون فرادى ثم يخرجون ثم يدخل فوج آخر فيصلون كذلك ثم دخلت النساء بعد الرجال ثم الصبيان وإنما أخروا دفنه ﷺ من يوم الاثنين إلى ليلة الأربعاء أو آخر نهار الثلاثاء للاشتغال بأمر البيعة ليكون لهم إمام يرجعون إلى قوله إن اختلفوا في شيء من أمور تجهيزه ودفنه وينقادون لأمره لتلا يؤدي إلى النزاع ولاختلاف الكلمة وكان هذا أهم الأمور والله أعلم.

(٣) فيه أن السنة أن القبر لا يرفع على الأرض رفعا كثيراً ولا يسمن بل يرفع نحو شبر وسطح وهذا مذهب الشافعي ومن وافقه ونقل القاضي عياض عن أكثر العلماء أن الأفضل عندهم تسعيمها وهو مذهب مالك.

٩٣- (٩٦٩) حدثنا يحيى ابن يحيى وأبو بكر ابن أبي شيبة وزهير ابن حرب (قال يحيى: أخبرنا) وقال الآخران: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن حبيب ابن أبي ثابت، عن أبي وإيل، عن أبي الهيثم^(١) الأسدي، قال:

قال لي علي ابن أبي طالب: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ أن لا تدع تمثالا إلا طمسته^(٢)، ولا قبرا مشرفا إلا سويته.

(١) قوله: (عن أبي الهيثم) هو بفتح الهاء وتشديد الياء واسمه حيان بن حصين.

(٢) قوله: (أن لا تدع تمثالا إلا طمسته) فيه الأمر بتغيير صور نوات الأرواح.

٩٤- () وحدثني أبو بكر ابن خلاد الجاهلي، حدثنا يحيى (وهو القطان)، حدثنا سفيان، حدثني حبيب، بهذا الإسناد. وقال: ولا صورة إلا طمسناها.

٣٢- باب النهي، عن تخصيص القبر والبناء عليه

٩٤- (٩٧٠) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا حفص ابن غياث، عن ابن جريج، عن أبي الزبير.

عن جابر، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يخصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه.

٩٤- () وحدثني هارون ابن عبد الله، حدثنا حجاج ابن محمد (ح).

وحدثني محمد ابن رافع، حدثنا عبد الرزاق.

جميعاً، عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر ابن عبد الله يقول: سمعت النبي ﷺ يقول.

٩٥- () وحدثنا يحيى ابن يحيى، أخبرنا إسماعيل ابن علية، عن أيوب، عن أبي الزبير.

عن جابر، قال: نهى، عن تخصيص القبور^(١).

(١) التخصيص بالقاف وصادين مهملتين هو التخصيص والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد هي الجص وفي هذا الحديث كراهة تخصيص القبر والبناء عليه وتحريم القعود والمراد بالقعود الجلوس عليه هذا مذهب الشافعي وجمهور العلماء وقال مالك في الموطأ المراد بالقعود الجلوس وما يوضحه الرواية المذكورة بعد هذا لا تجلسوا على القبور وفي الرواية الأخرى: (لأن يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلدته غير له من أن يجلس على قبر) قال أصحابنا: تخصيص القبر مكروه والقعود عليه حرام وكذا الاستناد إليه والاتكاء عليه وأما البناء عليه فإن كان في ملك الباني فمكروه وإن كان في مقبرة مسجلة فحرام نص عليه الشافعي والأصحاب قال الشافعي في الأم ورايت الأئمة بمكة يأمرهم بهدم ما يبنى ويليد الهدم قوله: (ولا قبرا مشرفا إلا سويته).

٣٣- باب النهي، عن الجلوس على القبر والصلاة عليه
٩٦- (٩٧١) وحدثني زهير بن حرب، حدثنا جرير، عن
سهيل، عن أبيه.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن يجلس
أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه، فتخلص إلى جلد، خير له
من أن يجلس على قبر».

٩٦- () وحدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد العزيز (يعني
الذراوردي) (ح).

وحدثني عمرو الناقد، حدثنا أبو أحمد الزبيري، حدثنا
سفيان..

كلاهما، عن سهيل، بهذا الإسناد، نحوه.

٩٧- (٩٧٢) وحدثني علي بن حنبل السعدي، حدثنا
الوكيد بن مسلم، عن ابن جابر، عن بسر^(١) ابن عبيد الله،
عن وإبلة.

عن أبي مرزوق^(٢) الغنوي، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا
تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها»^(٣).

(١) هو بضم الباء وبالسین المهملة.

(٢) قوله ﷺ: (عن أبي مرزوق) هو بالثالثة واسمه كنان بفتح الكاف
وتشديد النون وآخره زاي.

(٣) قوله ﷺ: (لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها) فيه تصريح
بالنهي عن الصلاة إلى القبر قال الشافعي رحمه الله وأكره أن يعظم مخلوق
حتى يجعل قبره مسجدا غافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس.

٩٨- () وحدثنا حسن ابن الربيع البجلي، حدثنا ابن
البارك، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن بسر^(١) ابن عبيد الله،
عن أبي إدريس الخولاني، عن وإبلة ابن الاسقع.

عن أبي مرزوق الغنوي، قال: سمعت رسول الله ﷺ
يقول: «لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها».

٣٤- باب الصلاة على الجنائز في المسجد

٩٩- (٩٧٣) وحدثني علي بن حنبل السعدي وإسحاق
ابن إبراهيم الحنظلي (واللفظ لإسحاق) قال علي: حدثنا، وقال
إسحاق أخبرنا عبد العزيز ابن محمد، عن عبد الواحد ابن
حمزة، عن عباد ابن عبد الله ابن الزبير.

أن عائشة أمرت أن يمر بجنائز سعد ابن أبي وقاص في
المسجد، فتصلي عليه، فأنكر الناس ذلك عليها، فقالت: ما
استرع ما نسي الناس! ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل ابن
البيضاء^(١) إلا في المسجد^(٢).

(١) قال العلماء بنو بيضاء ثلاثة أخوة سهل وسهيل وصفوان وأهمهم
البيضاء اسمها دعد والبيضاء وصف وأبوهم وهب بن ربيعة القرشي
الفهري وكان سهيل قديم الإسلام.

هاجر إلى الحبشة ثم عاد إلى مكة ثم هاجر إلى المدينة وشهد بدرًا
وغيرها توفي سنة تسع من الهجرة ﷺ.

(٢) وفي هذا الحديث دليل للشافعي والأكرين في جواز الصلاة على
الميت في المسجد وعن قال به أحد وإسحاق قال ابن عبد البر ورواه
المدينون في الموطأ عن مالك ورواه قال ابن حبيب المالكي وقال ابن أبي ذئب
وأبو حنيفة ومالك على المشهور عنه لا تصح الصلاة عليه في المسجد
بحديث في سنن أبي داود (من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء) له
ودليل الشافعي والجمهور حديث سهيل بن بيضاء وأجابوا عن حديث
سنن أبي داود بأجوبة.

أحداهما: أنه ضعيف لا يصح الاحتجاج به قال أحمد بن حنبل هذا
حديث ضعيف تفرد به صالح مولى التوأمة وهو ضعيف.

والثاني: أن الذي في النسخ المشهورة المحققة المسموعة من سنن أبي
داود ومن صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه ولا حجة لهم حيث
فيه.

الثالث: أنه لو ثبت الحديث وثبت أنه قال فلا شيء لوجب تأويله
على فلا شيء عليه ليجتمع بين الروايتين وبين هذا الحديث وحديث سهيل
بن بيضاء وقد جاء له معنى عليه كقوله تعالى: ﴿وإن أسأمت فلها﴾.

الرابع: أنه محمول على نقص الأجر في حق من صلى في المسجد
ورجع ولم يشيعها إلى المقبرة لما فاتته من تشييعه إلى المقبرة وحضور دفنه والله
أعلم وفي حديث سهيل هذا دليل لطهارة الأدمي الميت وهو الصحيح في
مذهبنا.

١٠٠- () وحدثني محمد ابن حاتم، حدثنا بهز، حدثنا
وهيب، حدثنا موسى ابن عوف، عن عتبة، عن عبد الواحد، عن عباد
ابن عبد الله ابن الزبير.

يحدث عن عائشة، أنها لما توفي سعد ابن أبي وقاص،
أرسل أزواج النبي ﷺ أن يمر بجنائزه في المسجد، فيصلين
عليه، ففعلوا، فوقف به على حنجرهم يصلين عليه، أخرجه به
من باب الجنائز الذي كان إلى المقاعد، فبلغهن أن الناس
عابوا ذلك، وقالوا: ما كانت الجنائز يَدْخُلُ بها المسجد، فبلغ
ذلك عائشة، فقالت: ما استرع الناس إلى أن يعييبوا ما لا علم

(٣) قوله ﷺ: (السلام عليكم دار قوم مؤمنين) دار منصوب على النداء أي يا أهل دار فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وقيل منصوب على الاختصاص قال صاحب المطالع ويجوز جره على البدل من الضمير في عليكم قال الخطابي وفيه أن اسم الدار يقع على المقابر قال وهو صحيح فإن الدار في اللغة يقع على الربع المسكون وعلى الخراب غير المأهول وأُشْد فيه.

(٤) وقوله ﷺ: (وإنا إن شاء الله بكم لاحقون) التقييد بالشيئة على سبيل التبرك وامتنال قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ أَنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ وقيل المشيئة عائدة إلى تلك التربة بعينها وقيل غير ذلك وفي هذا الحديث دليل لاستحباب زيارة القبور والسلام على أهلها والدعاء لهم والترحم عليهم.

(٥) قوله ﷺ: (اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد) البقيع هنا بالباء بلا خلاف وهو مدفن أهل المدينة سمي بقيع الغرقد لفرقه كان فيه وهو ما عظم من العوسج وفيه إطلاق لفظ الأهل على ساكن المكان من حي وميت.

١٠٣- () وحدثني هارون ابن سعيد الأيلي، حدثنا عبد الله ابن وهب، أخبرنا ابن جريج، عن عبد الله ابن كثير ابن المطالب، أنه سمع محمد ابن قيس يقول: سمعت عائشة تحدث فقالت: ألا اخذتكم عن النبي ﷺ وعنّي قلنا: بلى (ح).

وحدثني من سمع حجاجاً الاغور (واللفظ له) قال: حدثنا حجاج^(١) ابن محمد، حدثنا ابن جريج، أخبرني عبد الله (رجل من قرين)، عن محمد ابن قيس ابن مخزومة ابن المطالب، أنه قال يوماً: ألا اخذتكم عنّي وعن أمي قال: قلنا أنه يريد أمه التي ولدتها. قال:

قالت عائشة: ألا اخذتكم عنّي وعن رسول الله ﷺ! قلنا: بلى. قال: قالت: لما كانت ليّلي التي كان النبي ﷺ فيها عندي، انقلب فوضع رداءه، وخلع نعليه، فوضعهما عند رجلتي، وبسط طرف إزاره على فراشه، فاضطجع. فلم يلبث إلا ريثماً^(٢) ظن أن قد رقدت، فأخذ رداءه رويداً^(٣)، وانتعل رويداً، وفتح الباب فخرج. ثم اجأه^(٤) رويداً، فجعلت دوعي في رأسي، واختمرت، وتفتعت إزاري^(٥). ثم انطلقت على إثره، حتى جاء البقيع فقام. فأطال القيام ثم رفع يديه، ثلاث مرات^(٦)، ثم انحرف فأنحرفت، فأسرع فأسرعت، فهرول فهرولت، فأخضر فأخضرت^(٧)، فسبقت فدخلت، فليس إلا أن اضطجعت فدخل، فقال: «ما لك؟ يا عائشة! خشياً^(٨) رابية^(٩)». قالت: قلت: لا شيء^(١٠). قال:

لهم بوا غابوا علينا أن يمرّ بجنّازة في المسجد! وما صلى رسول الله ﷺ على سهيل ابن بيضاء إلا في جوفه المسجد.

١٠١- () وحدثني هارون ابن عبد الله ومحمد ابن رافع (واللفظ لابن رافع) قالوا: حدثنا ابن أبي فديك، أخبرنا الضحاك^(١) (يعني ابن عثمان)، عن أبي النضر، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن.

أن عائشة، لما توفي سعد ابن أبي وقاص، قالت: ادخلوا به المسجد حتى أصلي عليه، فأنكر ذلك عليها، فقالت: والله! لقد صلى رسول الله ﷺ على ابني بيضاء في المسجد، سهيل وأخيه. (قال مسلم): سهيل ابن دعلج وهو ابن البيضاء، أمه بيضاء.

(١) هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال خالف الضحاك حافظان مالك والماجشون فروياه عن أبي النضر عن عائشة مرسلًا وقيل عن الضحاك عن أبي النضر عن أبي بكر بن عبد الرحمن ولا يصح إلا مرسلًا هذا كلام الدارقطني وقد سبق الجواب عن مثل هذا الاستدراك في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح في مواضع منه وهو أن هذه الزيادة التي زادها الضحاك زيادة.

ثقة وهي مقبولة؛ لأنه حفظ ما نسيه غيره فلا تقدر فيه والله أعلم.

٣٥- باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها

١٠٢- (٩٧٤) حدثنا يحيى ابن يحيى التميمي ويحيى ابن أيوب وثيبة ابن سعيد (قال يحيى ابن يحيى: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا إسماعيل ابن جعفر)، عن شريك (وهو ابن أبي نجر)، عن عطاء ابن يسار.

عن عائشة، أنها قالت: كان رسول الله ﷺ (كلما كان ليّلتها من رسول الله ﷺ) يخرج من آخر الليل إلى البقيع^(١)، فيقول: «السلام عليكم^(٢)» دار قوم مؤمنين^(٣)، وأناكم ما تؤعدون غداً، مؤجلون، وإنا، إن شاء الله، بكم لاحقون^(٤)، اللهم! اغفر لأهل بقيع الغرقد^(٥). ولم يبق قتيبة قوله «وأناكم».

(١) قولها: (يخرج من آخر الليل إلى البقيع) فيه فضيلة زيارة قبور البقيع.

(٢) قال الخطابي وغيره فيه أن السلام على السموات والأحياء سواء في تقديم السلام على عليكم بخلاف ما كانت عليه الجاهلية من قوله:

عليك سلام الله قيس بن عاصم ورحمته ما شاء أن يرحمها

(٥) قولها: (وتقتنع إزارى) هكذا هو في الأصول إزاري بنغير باء في أوله وكأنه بمعنى لبست إزارى فلها عدى بنفسه.

(٦) قولها: (جاء البقيع فأطال القيام ثم رفع يديه ثلاث مرات) فيه استحباب إطالة الدعاء وتكريره ورفع اليدين فيه وفيه أن دعاء القائم أكمل من دعاء الجالس في القبور.

(٧) قولها: (فأحضر فأحضرت) الإحضار العدو.

(٨) يجوز في عائشة فتح الشين وضمها وهما وجهان جاريان في كل المرحلات وفيه جواز ترخيم الاسم إذا لم يكن فيه إيذاء للمرخم وحشياً بفتح الحاء المهملة وإسكان الشين المعجمة مقصور معناه وقد وقع عليك الحشا وهو الربو والتهيج الذي يعرض للمسرع في مشيه والمخند في كلامه من ارتفاع النفس وتواتره يقال امرأة حشياء وحشية ورجل حشيان وحشس قيل أصله من أصاب الربو حشاه.

(٩) وقوله: (رابية) أي مرتفعة البطن.

(١٠) قولها: (لا بي شيء) وقع في بعض الأصول لا بي شيء بباء الجر وفي بعضها لأي شيء بتشديد الياء وحذف الباء على الاستفهام وفي بعضها لا شيء وحكاها القاضي: قال وهذا الثالث أصوبها.

(١١) قوله ﷺ: (فأت السواد) أي: الشخص.

(١٢) قولها (فلهذني) هو بفتح الهاء والساد المهملة وروي فلهذني بالزاي وهما متقاربان قال أهل اللغة لهذه ولهذه بتخفيف الهاء وتشديد أي دفعه ويقال لهزه إذا ضربه بجمع كفه في صدره ويقرب منهما لكززه ووكززه.

(١٣) قوله: (قالت مهما يكتم الناس يعلمه الله نعم) هكذا هو في الأصول وهو صحيح وكأنها لما قالت مهما يكتم الناس يعلمه الله صدقت نفسها فقالت نعم.

(١٤) فيه استحباب هذا القول لزائر القبور وفيه ترجيح لقوله من قال في قوله سلام عليكم دار قوم مؤمنين أن معناه أهل دار قوم مؤمنين وفيه أن المسلم والمؤمن قد يكونان بمعنى واحد وعطف أحدهما على الآخر لاختلاف اللفظ وهو بمعنى قوله تعالى: ﴿فَاخْرُجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين ولا يجوز أن يكون المراد بالمسلم في هذا الحديث غير المؤمن لأن المؤمن أن كان منافقاً لا يجوز السلام عليه. والترحم وفيه دليل لمن جاز للنساء زيارة القبور وفيها خلاف للعلماء وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا: أحدها: تحريمها عليهن لحديث لعن الله زوارات القبور والثاني: يكره والثالث: يباح ويستدل له بهذا الحديث ومحدث كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ويجاب عن هذا بأن نهيتكم ضمير ذكور فلا يدخل فيه النساء على المذهب الصحيح المختار في الأصول والله أعلم.

١٠٤- (٩٧٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ ابْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ بَرْزَةَ.

«لَتُخْبِرَنِي أَوْ لَيُخْبِرَنِي اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ». قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَابِي أَنْتَ وَأُمِّي فَأَخْبِرْنِي! قَالَ: «فَأَنْتِ السَّوَادُ» (١١) الَّذِي رَأَيْتِ أُمَامِي؟. قُلْتُ: نَعَمْ، فَلَهَذَنِي (١٢) فِي صَدْرِي لَهْذَةً أَوْجَعْتَنِي. ثُمَّ قَالَ: «أَظَنَّتْ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ؟». قَالَتْ: مَهْمَا يَكْتُمِ النَّاسُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ، نَعَمْ (١٣)، قَالَ: «فَإِنْ جَبُرِلَ أَتَانِي حِينَ رَأَيْتِ، فَتَذَلِّينِي، فَأَخْفَاهُ مِنْكَ، فَأَجَبْتُهُ فَأَخْفَيْتُهُ مِنْكَ، وَلَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ عَلَيْكَ وَقَدْ وَضَعْتَ يَدَاكَ، وَظَنَنْتِ أَنْ قَدْ رَقَدْتَ، فَكْرَهْتَ أَنْ أَوْقِظَكَ، وَخَشِيتِ أَنْ تَسْتَوْحِشِي، فَقَالَ: إِنْ رَبِّكَ بِأَمْرِكَ أَنْ تَأْتِي أَهْلَ الْبَيْعِ فَتَسْتَغْفِرَ لَهُمْ». قَالَتْ: قُلْتُ: كَيْفَ أَقُولُ لَهُمْ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «قُولِي: السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَيَرْحَمْ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، وَإِنَّا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، بِكُمْ لِلْآخِرُونَ» (١٤).

(١) قال القاضي: هكذا وقع في مسلم في إسناده حديث حجاج عن ابن جريج أخبرني عبد الله رجل من قريش وكذا رواه أحمد بن حنبل وقال النسائي وأبو نعيم الجرجاني وأبو بكر النيسابوري وأبو عبد الله الجرجاني كلهم عن يوسف بن سعيد المصيصي حدثنا حجاج عن ابن جريج أخبرني عبد الله بن أبي ملكية وقال النارقطني هو عبد الله بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة قال أبو علي الغساني الجبلي هذا الحديث أحد الأحاديث المقطوعة في مسلم قال: وهو أيضاً من الأحاديث التي وهم في روايتها وقد رواه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج قال أخبرني محمد بن قيس ابن غرمة أنه سمع عائشة قال القاضي قوله أن هذا مقطوع لا يوافق عليه بل هو مستند وإنما لم يسم رواه فهو من باب المجهول لا من باب المقطع إذ المقطع ما سقط من رواه راو قبل التابعي.

قال القاضي: ووقع في سننه إشكال آخر وهو: أن قوله مسلم: (وحديثي من سمع حجاجاً الأعور واللفظ له قال حدثنا حجاج بن محمد) يوهم أن حجاجاً الأعور حدث به عن آخر يقال له حجاج ابن محمد وليس كذلك بل حجاج الأعور هو حجاج بن محمد بلا شك وتقدير كلام مسلم حديثي من سمع حجاجاً الأعور قال هذا الحديث: حديثي حجاج بن محمد فحكى لفظ الحديث هذا كلام القاضي قلت ولا يقدح رواية مسلم لهذا الحديث عن هذا المجهول الذي سمعه منه عن حجاج الأعور لأن مسلماً ذكره متابعاً لا متأسلاً معتمداً عليه بل الاعتماد على الإسناد الصحيح قبله.

(٢) قولها: (فلم يلبث إلا ريثماً) هو بفتح الراء وإسكان الياء ويعدها ثاء مثله أي قدر ما.

(٣) قولها: (فأخذ رداءه رويداً) أي قليلاً لطيفاً لكلاً بينهما.

(٤) قولها: (ثم أجافه) بالميم أي أغلقه وإنما فعل ذلك ﷺ في خفية لكلاً يوقظها ويخرج عنها فربما لحقها وحشة في انفرادها في ظلمة الليل.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْقُبُورِ، فَكَانَ قَائِلُهُمْ يَقُولُ (فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ): السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ، (وَفِي رِوَايَةِ زُهَيْرٍ): السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ، مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ، لَلْآخِضُونَ، أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ.

٣٦- باب استئذان النبي ﷺ رثه عز وجل

فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ

١٠٥- (٩٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي أَيُّوبَ وَمُحَمَّدُ ابْنُ عُبَادٍ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ يَزِيدَ (يَعْنِي ابْنَ كَيْسَانَ)، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَأُمِّي فَلَمْ يَأْذَنْ لِي، وَاسْتَأْذَنْتُهُ أَنْ أُرْوَرَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لِي»^(١).

(١) فِيهِ جَوَازُ زِيَارَةِ الْمَشْرُكِينَ فِي الْحَيَاةِ وَقُبُورِهِمْ بَعْدَ الْوَفَاةِ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَتْ زِيَارَتُهُمْ بَعْدَ الْوَفَاةِ فَفِي الْحَيَاةِ أُولَى وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَصَاحِبَهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ وَفِيهِ النَّهْيُ عَنِ اسْتِغْفَارِ الْكَفَّارِ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ سَبَبُ زِيَارَتِهِ ﷺ قَبْرُهَا أَنَّهُ قَصْدُ قُوَّةِ الْمَوْعِظَةِ وَالذِّكْرِ بِمُشَاهِدَةِ قَبْرِهَا وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ ﷺ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ (فَزُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تَذَكِّرُكُمْ الْمَوْتَ).

١٠٨- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: زَارَ النَّبِيَّ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ، فَبَكَى وَابْكَى مَنْ حَوْلَهُ^(١)، فَقَالَ: «اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي، وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي أَنْ أُرْوَرَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لِي، فَزُورُوا الْقُبُورَ، فَإِنَّهَا تَذَكِّرُ الْمَوْتَ»^(٢).

(١) قَوْلُهُ: (فَبَكَى وَابْكَى مِنْ حَوْلِهِ) قَالَ الْقَاضِي بَكَوْهُ ﷺ عَلَى مَا فَاتَهَا مِنْ إِدْرَاكِ أَيَّامِهِ وَالْإِيمَانِ بِهِ.

(٢) هَذَا الْحَدِيثُ وَجَدَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ ابْنِ مَاهَانَ لِأَهْلِ الْمَغْرِبِ وَلَمْ يَوْجَدْ فِي رِوَايَاتِ بِلَادِنَا مِنْ جِهَةِ عَبْدِ الْغَافِرِ الْفَارِسِيِّ وَلَكِنَّهُ يَوْجَدُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَصُولِ فِي آخِرِ كِتَابِ الْجَنَائِزِ وَيَصِيبُ عَلَيْهِ وَرَبَّمَا كَتَبَ فِي الْحَاشِيَةِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَفِي سَنَتِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ الْأَنْبَارِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ بِهَذَا الْإِسْتِادَ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ قَتِيْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ وَهُوَ لَا يَكُلِّمُهُمْ نِمَاتٍ فَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِلَا شَكٍّ.

١٠٦- (٩٧٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُثَيْمٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَابْنِ عُثَيْمٍ). قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِي سَيَّانٍ (وَهُوَ ضِرَارُ ابْنِ مُرَّةٍ)، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ^(١)، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ، عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا»^(٢)، وَنَهَيْتُكُمْ، عَنْ لُحُومِ الْأَصْحَابِ فَرَّقَ ثَلَاثَ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ، عَنِ النَّيْلِ إِلَّا فِي مِيقَاتٍ، فَأَشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا.

قَالَ ابْنُ عُثَيْمٍ فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ. [وسمائي بعد الحديث: ١٩٧٥، وسمائي بعد الحديث: ١٩٩٨].

(١) قَوْلُهُ (مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ) هُوَ بِكَسْرِ الدَّالِّ وَتَخْفِيفِ الْمِثْلَةِ.

(٢) قَوْلُهُ ﷺ: (كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا) هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَجْمَعُ النَّاسُ وَالْمَسْخُوحُ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي نَسْخِ نَهْيِ الرِّجَالِ عَنْ زِيَارَتِهَا وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّ زِيَارَتَهَا سَنَةٌ لَهُمْ وَأَمَّا النِّسَاءُ فَفِيهِنَّ خِلَافٌ لِأَصْحَابِنَا قَدَمْنَا وَقَدَمْنَا أَنَّ مَنْ مَنَعَنَ قَالِ النِّسَاءُ لَا يَدْخُلْنَ فِي خُطَابِ الرِّجَالِ وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ وَأَمَّا الْإِسْتِادَ فِي الْأَسْقِيَةِ فَسَبَقَ بَيَانُهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ فِي حَدِيثِ وَفَدِ عِيسَى الْقَيْسِ وَسَمَائِي بَقِيَّتُهُ فِي كِتَابِ الْأَشْرَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَمَّا الْأَصْحَابُ فِسَمَائِي يُضَاحِكُهَا فِي بَابِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

١٠٦- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي حَبَسٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو حَبَسَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي حَبَسٍ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، أَرَاهُ، عَنْ أَبِيهِ (الشُّكُّ مِنْ أَبِي حَبَسَةَ)، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ ابْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ غُلَقَمَةَ ابْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، كُلُّهُمْ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي سَيَّانٍ.

٣٧- باب ترك الصلاة على القاتل نفسه

١٠٧- (٩٧٨) حَدَّثَنَا عَوْنُ ابْنِ سَلَامٍ الْكُوفِيُّ، أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ سِمَاكٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: أَرَانِي النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصٍ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ^(١).

(١) قوله: (أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه) المشاقص سهام عراض واحداً مشقص بكسر الميم وفتح القاف، وفي هذا الحديث دليل لمن يقول لا يصل على قاتل نفسه لعصيانته، وهذا مذهب عمر بن عبد العزيز والأوزاعي، وقال الحسن والنخعي وقتادة ومالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء: يصل على عليه، وأجابوا عن هذا الحديث، بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل عليه بنفسه زجراً للناس عن مثل فعله، وصلت عليه الصحابة، وهذا كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة في أول الأمر على من عليه دين زجراً لهم عن التساهل في الاستدانة وعن إهمال وفاته، وأمر أصحابه بالصلاة عليه فقال صلى الله عليه وسلم: «صلوا على صاحبكم».

قال القاضي: مذهب العلماء كافة الصلاة على كل مسلم، ومخلود، ومرجوم، وقتل نفسه، وولد الزنا، وعن مالك وغيره أن الإمام يجتنب الصلاة على مقتول في حد، وأن أهل الفضل لا يصلون على الفاسق زجراً لهم، وعن الزهري لا يصلي على مرجوم، ويصلي على المقتول في قصاص، وقال أبو حنيفة: لا يصلي على عارب ولا على قاتل الفتنة الباغية، وقال قتادة: لا يصلي على ولد الزنا، وعن الحسن لا يصلي على النفساء تموت من زنا ولا على ولدها، ومنع بعض السلف الصلاة على الطفل الصغير، واختلفوا في الصلاة على السقط، فقال بها فقهاء المحدثين وبعض السلف إذا مضى عليه أربعة أشهر، ومنعها جمهور الفقهاء حتى يستهل وتعرف حياته بغير ذلك، وأما الشهيد المقتول في حرب الكفار فقال مالك والشافعي والجمهور: لا يغسل ولا يصل عليه، وقال أبو حنيفة: يغسل ولا يصل عليه، وعن الحسن يغسل ويصل عليه. والله أعلم.